

الأنواع والمصطلحات الحديثية التي تتداخل مع الحديث المقلوب

بقلم

محمد بن عمر بن سالم بازمول

ملخص البحث

عنوان البحث : الأنواع والمصطلحات الحديثية التي تتداخل مع الحديث المقلوب.

اسم الباحث : محمد بن عمر بن سالم بازمول.

موضوع البحث : بيان الأنواع والمصطلحات الحديثية التي تتداخل مع الحديث المقلوب، حيث قام الباحث برصد واستقراء علاقة التداخل الموجودة بين الحديث المقلوب، والأنواع والمصطلحات الحديثية. فبدأ ببيان أنواع العلاقات، ثم قدّم بين يدي ذكر الأنواع والمصطلحات تعريفاً موجزاً للحديث المقلوب، ثم ذكر الأنواع والمصطلحات الحديثية التي يوجد بينها وبين الحديث المقلوب علاقة تداخل، وسردها على أساس حروف المعجم.

وإجراء الدراسة بهذه الصورة من فوائده: إثراء موضوع البحث، وهو الحديث المقلوب الذي يُعد من أهم أنواع علوم الحديث، ومن فوائده تحقيق فهم موضوعي عميق لعلوم الحديث عامة، ولهذا النوع الحديثي خاصة، ومن فوائده إبراز جهود علماء الحديث — رحمهم الله تعالى — في خدمة الحديث النبوي، وحماية جنابه من أن يدخل فيه ما ليس منه، إلى غير ذلك من الفوائد!

ودراسة الأنواع الحديثية على أساس التفريع والتقسيم طريقة سلكها أهل العلم في تقريب مسائل المصطلح، وهي الطريقة التي سلكها الباحث هنا، إلا أنه عرض البحث على صورة مواد منفصلة، ورتبها ترتيباً معجمياً، تقريباً وتسهيلاً للتناول، والله الموفق.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم. أما بعد: فقد قمت بدراسة عن الحديث المقلوب، ولمست وجود تداخل بين الحديث المقلوب وأنواع ومصطلحات حديثية، رأيت من المفيد إفرادها في بحث خاص، وقد أسميته:

الأنواع والمصطلحات الحديثية

التي تتداخل مع الحديث المقلوب

ومهدت له بتمهيد بينت فيه أنواع العلاقات، ثم ذكرت بعده الأنواع والمصطلحات الحديثية التي تتداخل مع الحديث المقلوب، مرتباً لها على حروف المعجم، حيث أذكر النوع أو المصطلح ثم أبين محل التداخل وصورته! ذاكراً بين يدي ذلك تعريفاً موجزاً للحديث المقلوب.

راجياً أن يكون في هذه الدراسة فتحاً لباب جديد من أبواب البحث العلمي في المصطلح وعلوم الحديث يسهل على طالب هذا العلم الشريف فهمه وحسن التصرف مع عبارات الأئمة فيه! سائلاً الله تبارك **و** تعالى أن يتقبله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يرزقني فيه القبول في الدنيا والآخرة، وأن يتقبل جميع عملي خالصاً لوجهه الكريم، وداعياً إلى سنة نبيه الرؤوف الرحيم ﷺ.

بقلم

أ.د. محمد بن عمر بن سالم بازمول

مكة المكرمة . ص.ب. ٧٢٦٩

تمهيد : أحوال العلاقات

العلاقات الواقعة بين الأنواع والمصطلحات الحديثية لا تخرج عن الأحوال التالية^(١):

الحال الأولى : علاقة تباين. فالحديث الصحيح علاقته مع الضعيف علاقة تباين. والاتصال علاقته مع الانقطاع علاقة تباين، وهكذا...!

الحال الثانية : علاقة تطابق. فيكون بين النوع والنوع تطابق أو بين المصطلح والمصطلح تطابق، ومن ذلك لفظ ثقة، يطابق عند الإطلاق لفظ عدل، ونوع المتصل يطابق نوع المسند على بعض تعاريفه، ونوع الشاذ يطابق الغريب الفرد على بعض تعاريفه، وهكذا!

الحال الثالثة : علاقة التداخل، وهي على وجهين:

الوجه الأول : أن يتضمن النوع الحديثي نوعاً حديثياً آخر ويدل عليه دون أن يقتصر عليه، وهذا يُعبّر عنه بالعموم والخصوص المطلق، من ذلك أن كل شاذ معلل ولكن ليس كل معلل شاذاً! وكل مرسل منقطع، لكن ليس كل منقطع مرسلًا! وكل سند غريب هو من حديث الآحاد، لكن ليس كل سند آحاد غريباً!

الوجه الثاني : أن يتداخل بعض أفراد النوع الحديثي مع نوع آخر، ويُعبّر عنه بالعموم والخصوص من جهة أو المقيد، فبعض المتصل صحيح أو حسن وليس كل متصل الإسناد كذلك! وبعض صور الحسن تتداخل مع الضعيف، وبعض صور المتصل تتداخل مع المرفوع، وهكذا...! وموضوع هذه الدراسة يتعلق بالحال الثالث على الوجهين، سائلاً الله تعالى التوفيق والهدى والرشاد والسداد!

ولعل من النقاط المفيدة أن اذكر هنا أن طريقة التقسيم والتفريع في عرض مادة علوم الحديث مبنية على أساس التداخل بين الأنواع والمصطلحات الحديثية في كثير من أوضاعها، وهذا ظاهر عند الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) رحمه الله في طريقته التي عرض بها أنواع علوم الحديث في رسالته "نخبة الفكر"، ومن قبله علاء الدين علي بن أبي الحرم القرشي المشهور بـ (ابن النفيس) (ت ٦٨٧هـ)، في كتابه: "المختصر في علم أصول الحديث"^(٢)، فهناك يذكر الأصل الجامع ثم يقسم ويفرع منه، فيحصل التداخل بين الفروع بالنسبة إلى أصلها الذي ترجع إليه وتجتمع عنده!

(١) انظر كشف اصطلاحات الفنون (١١٨/٢) (١٠٥/٤).

(٢) طبع بدراسة وتحقيق د. يوسف زيدان، مطبوعات الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

الأنواع والمصطلحات الحديثة التي تتداخل مع المقلوب

قبل أن أذكر ما يتعلق بالأنواع والمصطلحات التي تتداخل مع المقلوب أقدم بين يدي ذلك تعريفاً موجزاً للحديث المقلوب، لغة واصطلاحاً، فأقول مستعيناً بالله:

تعريف المقلوب لغة واصطلاحاً

المقلوب لغة:

المقلوب اسم مفعول من (قلب).

ومادة "ق.ل.ب" لها في اللغة أصلان صحيحان هما:

أحدهما يدل على خالص شيء وشريفه.

والآخر يدل على رد شيء من جهة إلى جهة.

والأصل الثاني هو المراد هنا. ومنه:

القلوب: البئر قبل أن تطوى، وإنما سُميت قليلاً لأنها كالشيء يقلب من جهة إلى جهة، وكانت أرضاً فلما حفرت صار ترابها كأنه قلب فإذا طويت فهي الطوى ولفظ القلب مذكر. والحوّل القلب: الذي يقلب الأمور ويحتال لها^(١).

والمقلوب اصطلاحاً:

عند استعراض تعاريف أهل المصطلح في تعريف المقلوب نقف على جملة من التعاريف الجامعة المانعة التي يصلح كل واحد منها أن يكون تعريفاً مختاراً، ومن ذلك:

ما نستخلصه من كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله من أن المقلوب: حقيقته إبدال من يعرف برواية بغيره فيدخل فيه إبدال راوٍ أو أكثر من راوٍ حتى الإسناد كله، أو بتقديم أو تأخير أي في الأسماء كـ "مرة بن كعب" و"كعب بن مرة"؛ لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر. وقد يقع ذلك عمداً إمّا بقصد الإغراب أو بقصد الامتحان وقد يقع وهماً فأقسامه ثلاثة وهي كلها في الإسناد وقد يقع نظيرها في المتن وقد يقع فيهما جميعاً^(٢).

(١) معجم مقاييس اللغة (١٧/٥).

(٢) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (لابن حجر) (٨٦٤/٢)، نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ١٠١، ١٠٢. ونص في فتح الباري (١٤٦/٢) على أن القلب يقع تارة في السند، وتارة في المتن، كما قالوه في المدرج سواء..

أو ما نستخلصه من تعريف السخاوي من أن: حقيقة القلب تغيير من يعرف برواية ما غيره عمداً أو سهواً، أو أن يعطي أحد الشيئين مما جاء في متن الحديث ما اشتهر للآخر^(١).
أو ما نستخلصه من تعريف الشيخ زكريا الأنصاري من أن المقلوب: هو تبديل شيء بآخر في السند أو المتن^(٢).

ومنه نعلم أن أركان القلب في الحديث هي التالية:

- ١— صرف وتحويل وتبديل للحديث عن وجهه.
- ٢— يكون في السند أو المتن، أو فيهما.
- ٣— يقع عمداً أو سهواً.
- ٤— صرف الحديث عن وجهه لا يكون مقلوباً إلا إذا كان فيه إبدال في السند أو المتن أو فيهما على صورة من الصور التالية:

— القلب بإبدال الراوي المشهور بالسند بآخر في طبقته. وهذا قلب في الإسناد. ويسميه بعض أهل الحديث كما أشار ابن الجزري بـ "المركب"^(٣).

— القلب بإبدال راوٍ بآخر في السند مطلقاً، ومن أشهر صوره القلب بإبدال الراوي المشهور بالسند بآخر في طبقته. ويسميه بعض أهل الحديث كما أشار ابن الجزري بـ "المركب"^(٤).
ومن صوره أن يكون الحديث من رواية الأكابر عن الأصاغر فيقلبه ويرويه على الجادة.
أو أن يكون الحديث من باب المديح في رواية الأقران فينقلب عليه.
وهذا قلب في الإسناد.

— القلب بالتقديم والتأخير ونحو ذلك في اسم الراوي في السند. وهذا قلب في الإسناد. ويسميه ابن حجر بـ "المبدل"^(٥) فهو عنده "مقلوب مبدل".

— القلب بإعطاء أحد المذكورين في الحديث ما اشتهر للآخر. وهذا قلب في المتن. ويسميه ابن الجزري بـ "المنقلب". وقال السراج البلقيني (ت ٨٠٥هـ) رحمه الله: "يمكن أن يسمى ذلك بالمعكوس،

(١) انظر فتح المغيث (٣١٨/١، ٣٢٨).

(٢) انظر : فتح الباقي (٢٨٢/١)، بتصرف .

(٣) الهداية مع شرحها الغاية (٣٤٠/١).

(٤) الهداية مع شرحها الغاية (٣٤٠/١).

(٥) فتح المغيث (٣٢٨/١)، الغاية شرح الهداية (٣٣٩/١).

فينبغي أن يفرد بنوع خاص ولكن لم أر من تعرض له "اهـ" (١). وتبع القاسمي رحمه الله (٢) ابن الجزري رحمه الله في اصطلاحه.

— القلب يجعل سند هذا الحديث لمتن الآخر ومتن الآخر لسند هذا الحديث. وهذا قلب في الإسناد عند الأكثرين، وقلب للمتن عند بعضهم، وهو في حقيقته مشترك بينهما (٣). ويسميه ابن الجزري — كما سبق — بـ "المركب"، وتابعه على ذلك القاسمي.

وهذه الصور مشتملة على أقسام المقلوب؛

فهو ينقسم باعتبار موضعه إلى قسمين:

— مقلوب في السند.

— مقلوب في المتن.

وينقسم باعتبار تعمله أو عدمه إلى ثلاثة أقسام:

— القلب عمداً بقصد الإغراب.

— القلب عمداً بقصد الامتحان.

(١) محاسن الاصطلاح ص ٢٨٦.

(٢) قواعد التحديث ص ١٢٦، ١٣٢.

(٣) من هؤلاء : محمد محيي الدين عبد الحميد في تعليقه على توضيح الأفكار (١٠٠/٢)، و الطحان في كتابه تيسير

مصطلح الحديث ص ١٠٨، وصاحب صقل الأفهام جلية بشرح المنظومة البيقونية ص ١٦١.

والخطب في ذلك سهل! إذ الأمر كما قال ابن دقيق العيد في الاقتراح ص ٢٣٦: "وقد يطلق المقلوب على اللفظ

بالنسبة إلى الإسناد، والإسناد بالنسبة إلى اللفظ" اهـ

وعدّ السماحي في غيث المستغيث ص ٩٠، هذه الصورة من أمثلة القلب في المتن والسند جميعاً!

— القلب بدون قصد، وهماً و غلطاً.

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي : عموم وخصوص مطلق، فكل مقلوب اصطلاحى مقلوب لغة و لا عكس.

إذ القلب في اللغة عام في كل صرف لأي شيء عن وجهه، وفي الاصطلاح عند المحدثين خاص بصرف الحديث عن وجهه على هيئة مخصوصة.

وبعد تحرير تعريف المقلوب؛ يتبين وجود تداخل بينه وبين بعض الأنواع والمصطلحات الحديثية في بعض صوره وفي بعض جوانبه، رأيت أن أجمعها وأسوقها في محل واحد.

وهذه الأنواع والمصطلحات هي التالية:

١٧ — الحديث المبدل	١ — الاتصال
١٨ — المتروك	٢ — الإحالة
١٩ — المديح (رواية الأقران)	٣ — الاختلاط
٢٠ — الحديث المركب	٤ — الاختلاف على الراوي
٢١ — الحديث المسروق (وصف الراوي بالسرقة)	٥ — الإدراج
٢٢ — المشتبه المقلوب	٦ — التدليس
٢٣ — المضطرب	٧ — التغير
٢٤ — الحديث المعضل والمنقطع والمرسل	٨ — التلقين
٢٥ — المعكوس	٩ — رواية وصفوا بالقلب في رواية مخصوصين أو أحاديث مخصوصة أو أسماء مخصوصة أو نوع معين من القلب
٢٦ — المعلول	١٠ — رواية الأكابر عن الأصاغر
٢٧ — المقبول (الصحيح والحسن بنوعيهما)	١١ — رواية الحديث بالمعنى
٢٨ — المنكر (منكر الحديث)، (في حديثه مناكير) (النكارة).	١٢ — الرواية على الجادة
٢٩ — المنقلب	١٣ — الشاذ
٣٠ — الحديث الموضوع و(وصف الراوي بوضع الحديث)	١٤ — الغريب (الأحاديث الغرائب)
	١٥ — الفوائد (فائدة)
	١٦ — كثرة الخطأ

وبيان هذه الأنواع والمصطلحات هو التالي:

١- الاتصال : وهو السماع. قال في البيقونية:

وما بسمع كل راوٍ يتصل إسناده للمصطفى فالتصل

ومن أعلى صيغ الاتصال التصريح بالسماع. ويتداخل المقلوب مع الاتصال إذ قد ينقلب على الراوي السند فيوهم حصول السماع والسند بالعننة!

وقد يقلب السند فيسرق السماع ويثبت اسمه، أو يرويه من سماع غيره، فيوهم سماعه، واتصاله. وفي الرواة : إسماعيل بن أبي خالد الفدكي.

قال ابن أبي حاتم رحمه الله: "سمعت أبي يقول: إسماعيل بن أبي خالد الفدكي لم يدرك البراء. قلت: حدث يزيد بن هارون عن سيّار عن يحيى بن أبي كثير عن إسماعيل بن أبي خالد الفدكي أن البراء بن عازب رضي الله عنه حدثه في الضحايا؟ قال: هذا وهم، وهو مرسل" اهـ^(١).

قلت : ومعنى هذا أن الرواية انقلبت على أحدهم فرواه بصيغة السماع بين إسماعيل بن أبي خالد والبراء بن عازب، والحقيقة أنه لا سماع بينهما.

ومن هذا القبيل ما تراه في بعض الأسانيد من صيغة السماع بين راويين صرّح أهل العلم بأنه لم يقع بينهما! ولا ينبغي العدول عن تصريح أهل العلم لمجرد وقوع مثل هذا الأمر في الأسانيد، إذ يغلب على الظن عندها أن وقوع ذلك هو من قبيل القلب^(٢).

وفي الرواة : سالم بن عبد الله الخياط، من أهل البصرة. ت. ق. (٣) .

(١) المراسيل لابن أبي حاتم ص ٢٠، جامع التحصيل ص ١٤٦.

(٢) والقضية عندي مثل قضية إثبات الصحة لراوٍ جاء في سند من الأسانيد تصريحه بالنقل عن رسول الله ﷺ، مع وجود تصريح الأئمة بأن هذا الراوي ليس بصحابي، فهل لنا أن نقول: هو صحابي لوقوع روايته عن الرسول ﷺ في هذه السند!! كذا الحال هنا في هذه الأسانيد التي يأتي فيها التصريح بالسماع بين راويين نص أهل العلم على عدم سماعهما من بعض، ويوضحه — إن شاء الله تعالى — أن تعلم أن العننة من غير المدلس مع إمكان اللقاء محمولة على السماع، فاحتمال الوهم في قلبها بين راويين إلى صيغة صريحة بالتحديث وارد جدًّا، و يكشف وقوع القلب في ذلك تصريح الأئمة بعدم حصول السماع بين الراويين، ومثل هذه القضية تتكرر كثيراً في كتب المراسيل، وانظر إن شئت تحفة التحصيل، في الترجمة الأولى منه، فإن فيه مثلاً لما نحن فيه، وقع في صحيح مسلم، مع التنبيه أن هذه العلة في الحديث الذي في صحيح مسلم غير مؤثرة في ثبوت المتن!! والله الموفق.

(٣) سيتكرر في البحث عند تراجم الرواة الذين هم من رجال التقريب ذكر هذه الرموز، وهي مختصرات استعمالها الحافظ ابن حجر للدلالة على من أخرج للراوي من أصحاب الكتب الحديثية الداخلة في نطاق التقريب، وقد أثبتنا تبعاً له رحمه الله بحسب المعنى الذي يريده منها!

قال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) رحمه الله: "يقلب الأخبار ويزيد فيها ما ليس منها ويجعل روايات الحسن عن أبي هريرة سماعاً، ولم يسمع الحسن من أبي هريرة شيئاً. لا يحل الاحتجاج به" (١).
 قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) رحمه الله في كلامه عن المقلوب: "فمن فعل ذلك خطأ فريب! ومن تعمّد ذلك وركب متناً على إسناد ليس له فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه: فلان يسرق الحديث. ومن ذلك أن يسرق حديثاً ما سمعه فيدعي سماعه من رجل.
 وإن سرق فأتى بإسناد ضعيف لم تن لم يثبت سنده فهو أخف جرماً ممن سرق حديثاً لم يصح متنه وركب له إسناداً صحيحاً؛ فإن هذا نوع من الوضع والافتراء، فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام؛ فهو أعظم أثماً، وقد تبوأ بيتاً في جهنم!

وأما سرقة السماع وادعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء فهذا كذب مجرّد ليس من الكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم، بل من الكذب على الشيوخ ولن يُفلح من تعاناه وقلّ من ستر الله عليه منهم. فمنهم من يفتضح في حياته. ومنهم من يفتضح بعد وفاته. فنسأل الله الستر والعفو" اهـ (٢).
 ومن ذلك أيضاً: حصول القلب في صيغة الرواية بين أبي عثمان النهدي وبلال بن رباح رضي الله عنه، حتى أوهم حصول السماع بينهما!

وصرّح أبو حاتم بإرسال رواية أبي عثمان عن بلال!
 وهو ما جاء عن عاصم بن سليمان: أن أبا عثمان النهدي حدّثه عن بلال: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تسبقني بآمين" (٣).

قال ابن أبي حاتم رحمه الله: "سألت أبي عن حديث محمد بن أبي بكر المقدمي عن عباد بن عباد المهلي والصباح بن سهل عن عاصم الأحول عن أبي عثمان عن بلال أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تسبقني بآمين؟"

(١) ترجمته في: الجروحين (٣٤٢/١)، الكاشف (٤٢٢/١)، التهذيب (٤٣٩/٣) التقريب ص ٣٦٠، الجامع (٢٨١/١).

(٢) الموقظة ص ٦٠.

(٣) مستدرک الحاكم (٤٧٨/٢)، تحت رقم (٨٢٨)، والبيهقي في السنن الكبير (٢٣/٢).
 علّق البيهقي الحديث من طريق شعبة عن عاصم به، وأسنده من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن فضيل عن عاصم به، وهذا اللفظ الذي ساقه خلاف ما في المسند (١٢/٦، ١٥)، إذ لفظ المسند، أن قول: "لا تسبقني بآمين" من قول بلال رضي الله عنه، وليست من قول الرسول صلى الله عليه وسلم!

قال أبي: هذا خطأ رواه الثقات عن عاصم عن أبي عثمان: أن بلالاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم. مرسل^(١).

قلت: ما حال الصباح بن سهل؟

قال: شيخ مجهول، وعباد بن عباد صدوق^(٢) اهـ.

قلت: فالحديث منقطع لم يسمع أبو عثمان من بلال، وهذا ما ذكره أبوحاتم في الكلام السابق، وقاله ابن حجر أيضاً في قوله عن هذا الحديث: "أخرجه أبو داود^(٣) من طريق أبي عثمان عن بلال أنه قال: "يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَسْبِقْنِي بِأَمِينٍ".

ورجاله ثقات . لكن قيل إن أبا عثمان لم يلق بلالاً، وقد روي عنه بلفظ "أن بلالاً قال" وهو ظاهر الإرسال ، ورجحه الدارقطني وغيره على الموصول^(٤) اهـ.

ففي إسناد هذا الحديث جاءت رواية فيها تصريح بالسماع بين راويين ولم يعرف الراوي عن الصحابي بالتدليس، وهو معاصر له، وأدرك زمانه! أعني رواية أبي عثمان النهدي عن بلال رضي الله عنه؛ وظاهر ذلك يدل على حصول الاتصال بينهما! وهذا ما صرح به ابن التركماني (ت ٧٤٥هـ) رحمه الله حيث قال: "أبو عثمان أسلم على عهد النبي عليه السلام وسمع جمعاً كثيراً من أصحابه عليه السلام، كعمر بن الخطاب وغيره، فإذا روى عن بلال بلفظ (عن) أو (قال) فهو محمول على الاتصال على ما هو المشهور عندهم^(٥) اهـ".

قلت: كلامه رحمة الله عليه هو الأصل، لكن منعنا من البقاء عليه تصريح أبي حاتم بالانقطاع فيما نقلته لك قبل قليل!

وهنا يلتفت الباحث النظر إلى أنه لا ينبغي الهجوم على الحكم باتصال السند بين راويين لمجرد ورود التصريح بالسماع بينهما قبل النظر في كتب المراسيل وكتب الجرح والتعديل وكتب العلل؛ فإن فيها

(١) أي لم يأت فيه ما يُشعر بسماع أبي عثمان من بلال، فليس فيه: "عن أبي عثمان عن بلال" إنما فيه: "عن أبي عثمان أن بلالاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم".

وفي هذا دليل على أن العنينة من غير المدلس محمولة على السماع! وهذا هو المقرر في المصطلح.

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/١١٦).

(٣) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة، باب التأمين وراء الإمام، حديث رقم (٩٣٧).

(٤) فتح الباري (٢/٢٦٣).

(٥) الجوهر النقي (٢/٢٣).

كشفت مثل هذه الدقائق، فإن لم يجد فيها الباحث نصًّا يخالف ما وقع له في ظاهر السند حكم بحسبه على ما هو الأصل!

وكذلك عند ورود التصريح بالسماع بين راويين في سند ما، مع ورود تنصيص من الأئمة بعدم حصول السماع بينهما يعني أن ما وقع من التصريح بالسماع بين الراويين محل نظر كبير، وتردد في قبوله إذ يحتمل أن يكون من باب القلب!^(١)

فهذا الحديث قد وقع فيه القلب في موضعين:

الأول : في السند في صيغة الرواية بين أبي عثمان النهدي وبلال رضي الله عنه.

الثاني: في المتن حيث إن المحفوظ في رواية الحديث أن بلالاً هو الذي قال: "لا تسبقني بآمين"، فقلبت في هذه الرواية إلى أن الرسول هو الذي قال لبلال: "لا تسبقني بآمين"! وقد أفردت دراسة خاصة للأحاديث المقلوبة أسأل الله التوفيق والإعانة!

٢- الإحالة : هذه اللفظة رأيتها في كتب الجرح والتعديل يطلقونها بمعنى القلب، يقولون: فلان يحيل الحديث إذا كان يقلبه!

وقال أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) رحمه الله: "أهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون: ابن المنكدر عن جابر. وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس. يحيلون عليهما"^(٢).

وقال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله في ترجمة "حسين بن حسن الأشقر": "وليس كل ما يروى عنه من الحديث فيه الإنكار يكون من قبله، وربما كان من قبل من يروي عنه لأن جماعة من ضعفاء الكوفيين يحيلون بالروايات على حسين الأشقر، على أن حسيناً هذا في حديثه بعض ما فيه"^(٣).

وفي الرواة : حبيب بن أبي حبيب. ق.

قال عبدالله عن أبيه أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) رحمه الله: "ليس بثقة. قال: قدم علينا رجل (أحسبه قال: من خراسان) كتب عنه كتاباً عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه عن سالم والقاسم، فإذا

(١) وقد رأيت الألباني رحمه الله يراعي مثل ذلك انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢/٣٥٧-٢٥٩)، تحت الحديث رقم (٩٤٧).

(٢) الكامل (٢/٥٢٧) في ترجمة ثابت البناني، (٤/١٦١٦) في ترجمة عبدالرحمن بن أبي الموالم. ووقع في تهذيب التهذيب (٦/٢٨٢) : (يحملون) بدلاً من (يحيلون)، والصواب ما أثبتته!

(٣) الكامل (٢/٧٧٢).

هي أحاديث ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران، عن قاسم، وسالم. قال أبي: أحالها على ابن أخي ابن شهاب. قال أبي: كان يكذب، ولم يكن أبي يوثقه ولا يرضاه، وأثنى عليه شراً وسوءاً^(١).

وفي الرواة : محمد بن حميد الرازي. د. ت. ق.

قال صالح جزرة (ت ٢٩٣هـ) (صالح بن محمد الأسدي الحافظ): "كنا نتهم ابن حميد في كل شيء، ما رأيت أجراً على الله منه. كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضها على بعض".

وقال: "كان كل ما بلغه من حديث سُفيان يُحِيلُه على مهران، وما بلغه من حديث منصور يُحِيلُه على عمرو بن أبي قيس، وما بلغه من حديث الأعمش يُحِيلُه على مثل هؤلاء، وعلى عَنبَسَة، ثم قال: كل شيء كان يحدثنا ابن حُميد كنا نتهمه فيه.

وقال في موضع آخر: كانت أحاديثه تزيد وما رأيت أحداً أجراً على الله منه، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضها على بعض. وقال في موضع آخر: ما رأيت أحداً (أحذق) بالكذب من رجلين: سُلَيْمان الشاذكوني، ومحمد بن حُميد الرازي، كان يُحَفِّظ حديثه كله، وكان حديثه كل يوم يزيد"^(٢).

وفي الرواة : محمد بن عمر بن واقد الواقدي الأسلمي. ق.

قال يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) رحمه الله: "كان يقلب حديث يونس يغيره عن معمر ليس بثقة".

قال عبدالله بن أحمد سمعت أبي يقول: "ما أشك في الواقدي أنه كان يقلبها. يعني أحاديث، وذكر منها حديث نبهان عن أم سلمة : "أفعمياوان أنتما" يقول: يحيل حديث معمر: يونس عن معمر"^(٣).

(١) ترجمته في: الجروحين (٢٦٥/١)، الكامل (٨١٨/٢)، المتروكين (١٨٩/١)، الكاشف (٣٠٨/١)، التهذيب (١٨٠/٢)، التقريب ص ٢١٨.

تنبيه : وقع سقط من كلام ابن عدي في ترجمته من التهذيب، يُعرف بمراجعة كلام ابن عدي في الكامل.

(٢) ترجمته في: الجروحين (٣٠٣/٢)، المتروكين (٥٤/٣)، الكاشف (١٦٦/٢)، الكشف الحثيث ص ٢٢٧، التهذيب (١٢٧/٩)، التقريب ص ٨٣٩، الجامع (٤٧٠/٢).

(٣) ترجمته في: العلل لأحمد (٢٣٩/٢)، ضعفاء العقيلي (١٠٧/٤)، الجروحين (٢٩٠/٢)، المتروكين (٨٧/٣)، تهذيب الكمال (١٢٥٠/٣)، الكاشف (٢٠٥/٢)، الميزان (٦٦٢/٣)، التهذيب (٣٦٣/٩)، التقريب ص ٨٨٢،

فالإحالة فيما سبق بمعنى القلب!

وقد تأتي الإحالة بمعنى تحوّل العين أو تحويل المكتوب من ورقة إلى ورقة فيقع في هذا التحويل القلب! قال يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ) رحمه الله في سليمان بن عبد الرحمن التميمي الدمشقي: "كان صحيح الكتاب إلا أنه كان يحول فإن وقع فيه شيء فمن النقل وسليمان ثقة" اهـ^(١). قال المعلمي رحمه الله معلقاً مبيناً معنى كلمة الفسوي: "يعني: أن أصول كتبه كانت صحيحة ولكنه كان ينتقي منها أحاديث يكتبها في أجزاء ثم يحدث عن تلك الأجزاء، فقد يقع له خطأ عند التحويل فيقع بعض الأحاديث في الجزء خطأ فيحدث به... ثم ذكر له حديثاً انقلب عليه" اهـ^(٢).

فهنا قلب في حديث الراوي نتج عن التحويل!

٣- الاختلاط : هو ذهاب حفظ الراوي، فإن ذهب بعضه فهو تغير.

وقد يقع القلب من الراوي لما يختلط، أو يتغير حفظه وضبطه، وهنا يتداخل القلب مع التغير والاختلاط!

وفي الرواة: جرير بن حازم بن عبد الله بن شجاع الأزدي. ع. قال ابن مهدي (ت ١٩٨هـ) رحمه الله: "اختلط وكان له أولاد أصحاب حديث فلما أحسوا ذلك منه حجبه، فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئاً". قال البخاري (ت ٢٥٦هـ) رحمه الله: "صحيح الكتاب إلا أنه ربما وهم في الشيء". وقال: "ربما وهم في الشيء وهو صدوق".

قال أبو حاتم (ت ٢٧٧هـ) رحمه الله: "تغير قبل موته بسنة". قال الساجي (ت ٣٠٧هـ) رحمه الله: "صدوق حدث بأحاديث وهم فيها، وهي مقلوبة". قال الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) رحمه الله: "ثقة"^(٣).

=

الجامع (٥٧/٣).

(١) التهذيب (٢٠٨/٤).

(٢) تعليق المعلمي على الفوائد المجموعة ص ٤٣.

(٣) ترجمته في: الجرح والتعديل (٥٠٥/٢)، الكامل (٥٤٨/٢)، تهذيب الكمال (١٨٧/١)، التهذيب (٦٩/٢)، الكواكب النيرات ص ١١١، الجامع (١٢٦/١).

تنبيه : وقع في ترجمته في التهذيب: "قال أبو نعيم: تغير قبل موته بسنة"، ولم أجدها عند غيره، ووجدتها من قول أبي حاتم في الجرح والتعديل، وكذا نقلها في تهذيب الكمال، والكواكب النيرات.

وفي الرواة : عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الكوفي المسعودي.٤.خت. قال ابن معين (ت٢٣٣هـ) رحمه الله: "أحاديثه عن الأعمش مقلوبة، وعن عبد الملك أيضاً، وأمّا عن أبي حصين وعاصم فليس بشيء إنما أحاديثه الصحاح عن القاسم وعن عون". وقال ابن نمير (ت٢٣٤هـ) رحمه الله: "ثقة واختلط بأخرة". قال في التقريب: "صدوق اختلط قبل موته، وضابطه: أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط"(١).

وفي الرواة : عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالله بن عامر، الليثي من أهل المدينة، كنيته أبو عبدالعزيز المدني. ق. قال ابن حبان (ت٣٥٤هـ) رحمه الله: "كان ممن اختلط بأخرة، حتى كان يقلب الأسانيد وهو لا يعلم ويرفع المراسيل من حيث لا يفهم فاستحق الترك، وربما أدخل بينه وبين الزهري محمد بن عبدالعزيز". قال في التقريب: "ضعيف واختلط بأخرة"(٢).

وفي الرواة : عبدالله بن واقد الحراني أبوقتادة مولى بني عمار، وقد قيل: مولى بني تميم (ت٢٠٧هـ أو ٢١٠هـ). وقال عبدالله بن أحمد: قيل لأحمد: إن قوماً يتكلمون فيه؟ قال: لم يكن به بأس. فقلت: يقولون: إنه لم يكن يفصل بين سفيان ويحيى بن أبي أنيسة! فقال: لعله اختلط أمّا هو فكان ذكياً! فقلت: إن يعقوب بن إسماعيل بن صبيح ذكر أنه كان يكذب! فعظم ذلك عنده جداً!! وقال: كان أبوقتادة يتحرى الصدق. وأثنى عليه وقال: قد رأيته يشبه أصحاب الحديث، وأظنه كان يدلّس، ولعله كبر فاختلط. قال ابن حبان (ت٣٥٤هـ) رحمه الله: "كان أبوقتادة من عبّاد أهل الجزيرة وقرائهم ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل عن الإتيان فكان يحدث على التوهم فيرفع المناكير في أخباره والمقلوبات فيما يروي عن الثقات، حتى لا يجوز الاحتجاج بخبره. وإن اعتبر بما وافق الثقات من الأحاديث معتبر فلم أر بذلك بأساً من غير أن يحكم له أو عليه فيجرح العدل بروايته أو يعدّل المجروح بموافقته" اهـ قال في التقريب: "متروك، وكان أحمد يثني عليه، وقال: لعله كبر واختلط وكان يدلّس"(٣).

وفي الرواة : عبيدة بن معتب أبو عبد الكريم. وقد قيل: أبو عبد الرحمن الضبي.خت.د.ت.ق. قال شعبة (ت١٦٠هـ) رحمه الله: "أخبرني عبيدة قبل أن يتغير".

(١) ترجمته في: الكاشف (٦٣٣/١)، التهذيب (٢١٠/٦)، التقريب ص ٥٨٦، الجامع (٧٥/٢).

(٢) ترجمته في: الجروحين (٨/٢)، الكامل (١٤٧٣/٤)، الكاشف (٥٧٠/١)، التهذيب (٣٠١/٥)، التقريب ص ٥٢٣، الجامع (٤٨٧/١).

(٣) ترجمته في: الجروحين (٢٩/٢)، الكاشف (٦٠٥/١)، التقريب ص ٥٥٥، الجامع (٤٠/٢).

تنبيه : ترجمته في الكاشف غير محررة.

قال النسائي (ت ٣٠٣هـ) رحمه الله: "ضعيف وكان قد تغيّر". قال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) رحمه الله: "كان ممن اختلط بأخرة، حتى جعل يحدث بالأشياء المقلوبة عن أقوام أئمة ولم يتميز حديثه القديم عن حديثه الجديد فبطل الاحتجاج به". قال في التقریب: "ضعيف واختلط بأخرة. وما له في البخاري سوى موضع واحد في الأضاحي" (١).

وفي الرواة: ليث بن أبي سليم بن زعيم الليثي. واسم أبي سليم: أنس (ت ١٤٣هـ). م. مقروناً، ٤. قال البزار (ت ٢٩٢هـ) رحمه الله: "كان أحد العباد إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعلم أحداً ترك حديثه". قال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) رحمه الله: "كان من العباد ولكن اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات بما ليس ن حديثهم كل ذلك كان منه في اختلاطه، وتركه يحيى القطان (ت ١٩٨هـ) وابن مهدي (ت ١٩٨هـ) وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)". قال في التقریب: "صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك" (٢).

وفي الرواة: مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني من أهل الكوفة (ت ٣ أو ٤٤٤هـ). م متابعه (مقروناً). ٤. قال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) رحمه الله: "كان رديء الحفظ يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به". قال في التقریب: "ليس بالقوي وقد تغيّر في آخر عمره" (٣).

وفي الرواة: محمد بن جابر بن سيار اليمامي أبو عبد الله السحيمي من بني حنيفة أصله من اليمامة انتقل إلى الكوفة. د. ق. علق له ت. قال أبو حاتم (ت ٢٧٧هـ) رحمه الله: "ذهب كتبه في آخر عمره وساء حفظه وكان يلقي. وكان ابن مهدي (ت ١٩٨هـ) يحدث عنه ثم تركه بعد وكان يروي أحاديث مناكير". قال في التقریب: "صدوق ذهب كتبه فساء حفظه وخلط كثيراً وعمي فصار يلقي ورجحه أبو حاتم (ت ٢٧٧هـ) على ابن لهيعة" (٤).

(١) ترجمته في: المجروحين (١٧٣/٢)، الكاشف (٦٩٤/١)، التهذيب (٨٦/٧)، التقریب ص ٦٥٥، الجامع (١٧٥/٢).

(٢) ترجمته في: المجروحين (٢٣١/٢)، المتروكين (٢٩/٣)، الكاشف (١٥١/٢)، التهذيب (٤٦٥/٨)، التقریب ص ٨١٨، الجامع (٤١٣/٢).

تنبيه: في الكاشف: "مات ١٣٨هـ"، وانظر كلام العوامة في تحقيقه للتقریب.

(٣) ترجمته في: المجروحين (١٠/٣)، الكاشف (٢٣٩/٢)، التهذيب (٣٩/١٠)، التقریب ص ٩٢٠، الجامع (٤٣١/٢).

(٤) ترجمته في: المجروحين (٢٧٠/٢)، المتروكين (٤٥/٣)، الكاشف (١٦١/٢)، التهذيب (٨٨/٩)، التقریب

وفي الرواة : محمد بن عثمان بن أبي سويد. أبو عثمان الدراع. قال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله: "حدث عن الثقات ما لم يتابع عليه، وكان يقرأ عليه من نسخة له ما ليس من حديثه عن قوم رأيهم أو لم يرهم ويقلب الأسانيد عليه فيُقَرَّ به". وقال: "كان أصيب بكتبه فكان يشبه عليه وأرجو أنه لا يتعمد الكذب. وأثنى عليه أبو خليفة لأنه عرفه في أيامه فسمع منه" (١).

وفي الرواة : معاوية بن يحيى الصدي الأذربلسي كنيته أبو مطيع وأبو روح. قال أبو حاتم (ت ٢٧٧هـ) رحمه الله: "ضعيف في حديثه إنكار. روى عنه هقل بن زياد أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب. وروى عنه عيسى بن يونس وإسحاق بن سليمان أحاديث مناكير كأنها من حفظه".

قال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) رحمه الله: "منكر الحديث جداً. كان يشتري الكتب ويحدث بها ثم يغيّر حفظه فكان يحدث بالوهم فيما سمع من الزهري وغيره فجاء رواية الراوين عنه: إسحاق بن سليمان وذويه كأنها مقلوبة. وفي رواية الشاميين عن الهقل بن زياد وغيره أشياء مستقيمة تشبه حديث الثقات" (٢).

وفي الرواة : يزيد بن ربيعة الرحي الصنعاني من صنعاء دمشق، كنيته أبو كامل من أهل الشام. قال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) رحمه الله: "كان شيخاً صدوقاً إلا أنه اختلط في آخر عمره فكان يروي أشياء مقلوبة لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما وافق الثقات فهو معتبر به لعدم صدقه قبل اختلاطه من غير أن يحتج به" (٣).

وفي الرواة : يزيد بن أبي زياد، ويقال: يزيد بن زياد الشامي. ت. ق. قال الحاكم (ت ٤٠٥هـ) رحمه الله: "يزيد بن أبي زياد كان يذكر بالحفظ فلما كبر ساء حفظه فكان يقلب الأسانيد ويزيد في المتون ولا يميز" (٤).

ص ٨٣١، الجامع (٤٥٧/٢).

تنبيه: وقع في المرحوحين "بن يسار" وهو خطأ مطبعي، وفي المصادر الأخرى ما أثبتته.

(١) الكامل (٢٣٠٥/٦).

(٢) ترجمته في: المرحوحين (٥/٣)، الكاشف (٢٧٧/٢)، التهذيب (٢١٩/١٠)، التقريب ص ٩٥٧، الجامع (١٤٥/٣).

(٣) ترجمته في: المرحوحين (١٠٤/٣)، الميزان (٤٢٢/٤)، الجامع (٣١٣/٣).

(٤) ترجمته في: الكامل (٢٧٢٩/٧)، الميزان (٤٢٥/٤)، الكاشف (٣٨٢/٢) نصب الراية (٤٠٢/١)، التهذيب

وفي الرواة : يوسف بن أسباط بن واصل الشيباني (ت ١٩٥هـ). قال صدقة: "دفن يوسف بن أسباط كتبه فكان بعد تنقلب عليه فلا يجيء به كما ينبغي فاضطرب في حديثه روى عنه أبو الأحوص". قال البخاري (ت ٢٥٦هـ) رحمه الله: "كان قد دفن كتبه فكان لا يجيء بحديثه كما ينبغي". قال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله: "يوسف هذا عندي من أهل الصدق إلا أنه لما عدم كتبه كان يحمل على حفظه فيغلط ويشتبه عليه و لا يعتمد الكذب" (١).

٤- الاختلاف على الراوي : قد يقع من الراوي رواية الحديث مرّة مقلوباً ومرة غير مقلوب، فهذا اختلاف على الراوي، وليس هو بشرط فيه؛ فقد يقع القلب من الراوي ابتداء ويستمر عليه دون اختلاف عنه فيه!

والاختلاف على الراوي تشترك فيه أنواع من علوم الحديث وهي :

الشاذ. المصحّف.

المنكر. المخرّف.

المحفوظ. المقلوب.

المعروف. زيادة الثقة.

المضطرب. المزيد في متصل الأسانيد.

٥- الإدراج : إمّا أن يكون في المتن وإمّا أن يكون في السند؛ فالإدراج في المتن: أن يدخل الراوي ما ليس من متن الحديث فيه دون بيان أو فصل!

=

(١١/٣٢٨)، التقريب ص ١٠٧٥، معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى للبيهقي ص ١٨٠.

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير (٨/٣٨٥)، الجرح والتعديل (٩/٢١٨)، الكامل (٧/٢٦١)، الميزان (٤/٤٦٢)،

اللسان (٦/٣١٧)، التهذيب (٩/٤٠٧).

قال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) رحمه الله: "المخالفة إن كانت واقعة بسبب تغيير السياق أي سياق الإسناد فالواقع فيه ذلك التغيير هو مدرج الإسناد وهو أقسام . وذكرها ثم قال: وأمّا مدرج المتن فهو أن يقع في المتن كلام ليس منه؛ فتارة يكون في أوّله وتارة في أثنائه وتارة في آخره وهو الأكثر؛ لأنه يقع بعطف جملة على جملة أو بدمج موقوف من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرفوع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم من غير فصل فهذا هو مدرج المتن.

ويدرك الإدراج بورود رواية مفصلة للقدر المدرج فيه. أو بالتنصيص على ذلك من الراوي أو من بعض الأئمة المطلعين أو باستحالة كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك!" اهـ^(١).

قلت: ويتداخل الإدراج في المتن مع المقلوب لما يدرج الراوي في الحديث شيئاً من عنده أو يتلقنه فيقلبه، كما أدرج يزيد بن أبي زياد في خبر رواه في رفع اليدين في الصلاة جملة تلقنها فقلبت معناه!

قال أبوداود (ت ٢٧٥هـ) رحمه الله: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى قَرِيبٍ مِنْ أُذُنَيْهِ ثُمَّ لَا يَعُودُ"^(٢).
هذا حديث مقلوب!

قال أبو عمر بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) رحمه الله: "وأما حديث البراء بن عازب في ذلك فإنه انفراد به يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء فرواه عنه الثقات الحفاظ، منهم: شعبة والثوري وابن عيينة وهشيم وخالد بن عبد الله الواسطي، لم يذكر واحد منهم عنه فيه قوله: "ثم لا يعود"، وإنما قاله فيه عنه من لا يحتج به على هؤلاء.
وحكى ابن عيينة عنه أنه حدثهم به قديماً، وليس فيه: "ثم لا يعود".
ثم حدثهم به بعد ذلك، فذكر فيه: ثم لا يعود، قال: فنظرته فإذا ملحق بين سطرين، ذكره أحمد بن حنبل والحميدي عن ابن عيينة وذكره أبو داود.

(١) شرح النخبة، نزهة النظر/ العتر/ ص ٩٠-٩١.

(٢) أخرجه أبوداود في كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع، حديث رقم (٧٤٩)، وأبو يعلى في مسنده (٢٤٨/٣)، تحت رقم (١٦٩٠)، والخطيب في كتابه الفصل للوصل (٣٧٣/١)، تحت رقم (٣٧)، وابن عبد البر في التمهيد (فتح المالك ٤٨/٢).

قال أبو عمر: المَحْفُوظُ فِي حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ". وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِيهِ: "مَرَّةً وَاحِدَةً".

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ فِيهِ: "ثُمَّ لَا يَعُودُ"؛ فَخَطَأٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ "أهـ" (١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ (ت ٨٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: "اتَّفَقَ الْحِفَاظُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: "ثُمَّ لَمْ يَعُدْ" مَدْرَجٌ فِي الْخَبَرِ مِنْ قَوْلِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ "أهـ" (٢).

فَهَذَا حَدِيثٌ وَقَعَ فِيهِ إِدْرَاجُ قَلْبٍ مَعْنَاهُ، وَلِذَلِكَ — وَاللَّهُ أَعْلَمُ — وَصَفَ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَزِيدَ بْنَ أَبِي زِيَادٍ بِأَنَّهُ يَقْلِبُ الْحَدِيثَ!

قَالَ الْحَاكِمُ (ت ٤٠٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: "يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ كَانَ يَذْكُرُ بِالْحِفْظِ فَلَمَّا كَبُرَ سَاءَ حِفْظُهُ فَكَانَ يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ وَيَزِيدُ فِي الْمَتُونِ وَلَا يُمَيِّزُ "أهـ" (٣).

وَمِنْ صُورِ تَدَاخُلِ الْقَلْبِ مَعَ الْإِدْرَاجِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي قَوْلِهِ: "وَمِنْهَا: أَنَّ يَدْرَجُ فِي مَتْنِ حَدِيثٍ بَعْضُ مَتْنِ حَدِيثٍ آخَرَ، مُخَالَفٌ لِلأَوَّلِ فِي الْإِسْنَادِ.

مِثَالُهُ: رَوَايَةُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ((لَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا تَنَافَسُوا...)) الْحَدِيثُ. فَقَوْلُهُ: (لَا تَنَافَسُوا) أَدْرَجَهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ مِنْ مَتْنِ حَدِيثٍ آخَرَ، رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِيهِ: ((لَا تَحَسَسُوا، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَنَافَسُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا...)). وَاللَّهُ أَعْلَمُ "أهـ" (٤).

قُلْتُ: فَهَذَا يَقَالُ: انْقَلَبَ عَلَى ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ الْحَدِيثُ فَأَدْرَجَ فِي حَدِيثٍ مَا جَاءَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ، فَهُوَ مَدْرَجٌ مَقْلُوبٌ!

أَمَّا الْإِدْرَاجُ فِي السَّنَدِ؛ فَمِنْ صُورِهِ: أَنْ يَدْخُلَ مَا يَرْوِيهِ بَسْنَدٌ مَعَ مَا يَرْوِيهِ بَسْنَدٌ آخَرَ، وَيَسُوقُهُمَا بَسْنَدٌ وَاحِدٌ! فَيَدْرَجُ الْمَتْنَيْنِ بَسْنَدَ أَحَدِهِمَا، وَهَذِهِ صُورَةٌ مُشْتَرَكَةٌ مَعَ الْقَلْبِ! إِذْ يَقَالُ عَنِ الْحَدِيثِ الْآخَرِ: إِنَّهُ انْقَلَبَ عَلَيْهِ فَسَاقَهُ بَسْنَدَ الْحَدِيثِ الْآخَرَ، فَحَصَلَتْ صُورَةُ الْقَلْبِ؛ فَهُوَ مَدْرَجٌ مَقْلُوبٌ!

(١) التمهيد (فتح المالك ٥١/٢).

(٢) التلخيص الحبير (٢٢١/١).

(٣) ترجمته في: الكامل (٢٧٢٩/٧)، الميزان (٤٢٥/٤)، الكاشف (٣٨٢/٢)، نصب الراية (٤٠٢/١)، التهذيب

(٣٢٨/١١)، التقريب ص ١٠٧٥، معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى للبيهقي ص ١٨٠.

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح ٨٨.

قال ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) رحمه الله: "ومن أقسام المدرج: أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسناد، إلا طرفاً منه، فإنه عنده بإسناد ثان، فيدرجه من رواه عنه على الإسناد الأول، ويحذف الإسناد الثاني، ويروي جميعه بالإسناد الأول.

مثاله: حديث ابن عيينة وزائدة بن قدامة، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر: في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي آخره: أنه جاء في الشتاء، فرآهم يرفعون أيديهم من تحت الثياب. والصواب: رواية من روى عن عاصم بن كليب بهذا الإسناد صفة الصلاة خاصة، وفصل ذكر رفع الأيدي عنه، فرواه عن عاصم، عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل بن حجر" اهـ^(١).

٦- التدليس : إذا تعمد المدلس قلب اسم شيخه إمّا بالتقديم والتأخير ونحو ذلك فهذا تدليس الشيوخ، وهو من القلب! وهذا تداخل بين القلب والتدليس! وفي الرواة : محمد بن سعيد المصلوب. ت. ق. قال عبدالله بن أحمد بن سواده: "قلبوا اسمه على مائة اسم وزيادة، قد جمعها في كتاب" اهـ^(٢). قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) رحمه الله: "وقد غيروا اسمه على وجوه ستراً له وتدليساً لضعفه" اهـ^(٣).

وفي الرواة : مروان بن معاوية أبو عبدالله الفزاري الكوفي نزيل مكة. ع. قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين (ت ٢٣٣هـ) رحمه الله: "كان مروان يغيّر الأسماء يُعمّي على الناس كان يحدث عن الحكم بن أبي خالد وإنما هو الحكم بن ظهير". وقال الدوري: سألت يحيى بن معين عن حديث مروان بن معاوية عن علي بن أبي الوليد قال هذا علي بن غزوان والله ما رأيت أحيل للتدليس منه". قال أبو عبيد سمعت أبا داود يقول: "مروان بن معاوية يقلب الأسماء. يقول: حدثني إبراهيم بن حصن، يعني أبا إسحاق الفزاري. وحدثني أبو بكر بن فلان عن أبي صالح، يعني أبا بكر بن عياش. يعني يسقط ما بينهما. وقيل له: مروان عن إسحاق بن حلحلة، فقال: إسحاق بن يحيى". قال في الميزان: "ثقة عالم صاحب حديث، لكن يروي عن دُبّ ودرج، فيُستأنى في شيوخه". قال في التقريب: "ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ" اهـ^(٤).

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٧.

(٢) ميزان الاعتدال (٥٦٣/٣).

(٣) ميزان الاعتدال (٥٦١/٣).

(٤) ترجمته في: سؤالات أبي عبيد لأبي داود (٣٢٨/١)، الميزان (٩٣/٤)، الكاشف (٢٥٤/٢)، التهذيب (٩٦/١٠)،

وقد سَمَّى ابن عقدة قلب الحديث بأن يُعطي سند هذا المتن لمتن الآخر، وسند الآخر لمتن الأوّل سَمّاه تدليساً!

عن ابن عقدة، قال: "خرج أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) وعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) إلى الكوفة إلى أبي نعيم فدلّس عليه يحيى بن معين أربعة أحاديث فلما فرغوا رفس يحيى بن معين حتى ألقبه، ثم قال: أمّا أحمد فيمنعه ورعه من هذا، وأمّا هذا — يعني: علياً — فتحنيثه^(١) يمنعه من ذلك، وأمّا أنت فهذا من عملك. قال يحيى: فكانت تلك الرفسة أحب إليّ من كل شيء" (٢).

وإذا سرق الراوي حديث غيره مما لم يسمعه عن شيخه الذي سمع منه ورواه بصيغة توهم السماع عنه فهذا تدليس! وهنا تداخل القلب مع التدليس أيضاً!

وفي الرواة: حميد بن الربيع بن حميد بن مالك الحزاز الكوفي. روى عن هشيم وابن عيينة وعنه محمد بن مخلد وجماعة. قال ابن معين (ت ٢٣٣هـ) رحمه الله: "كذاب". وأحسن القول فيه أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) رحمه الله. قال ابن أبي شيبة (ت ٢٩٧هـ): "أنا أعلم الناس بحميد بن الربيع، وهو ثقة لكنه شرّ يدلس". قال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله: "كان يسرق الحديث، ويرفع أحاديث موقوفة، وروى أحاديث عن أئمة الناس غير محفوظة عنهم". وقال: "هو ضعيف جداً في كل ما يرويه". قال الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) رحمه الله: تكلّموا فيه بلا حجة. قال البرقاني رحمه الله: "عامّة شيوخنا يقولون: ذاهب الحديث" (٣).

وفي الرواة: خالد بن غسان بن مالك الدارمي، أبو عبس البصري. قال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله: "كتب عنه بالبصرة، وكان أهل البصرة يقولون: إنه يسرق حديث أبي خليفة، فيحدث به عن شيوخه على أنهم لا ينكرون لأبي عبس لقاء هؤلاء المشايخ الذين يحدث عنهم، وحدث

=

التقريب ص ٩٣٢.

(١) لعله يعني عبادته، من التحنث، والله أعلم!

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (١٣٦/١) وساقها بسياق آخر في المحروحين (٣٣/١)، وتاريخ بغداد

(١٢/٣٥٣—٣٥٤)، انظر: تداخل التلقين مع القلب!

(٣) ترجمته في: الكامل (٦٩٦/٢)، المتروكين (٢٣٨/١)، الميزان (٦١١/١).

عن أبيه بجديتين باطلين وأبوه معروف لا بأس به". قال الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) رحمه الله: "متروك يحدث بما لم يسمع"^(١).

وفي الرواة : الربيع بن صبيح السعدي أبوبكر ويقال أبو حفص البصري، مولى بني سعد بن زيد مناة. ت. ق. قال ابن سعد (ت ٢٣٠هـ) وابن معين (ت ٢٣٣هـ) والنسائي (ت ٣٠٣هـ) رحمهم الله: "ضعيف". قال أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي (ت ٢٢٧هـ): "كان الربيع لا يدلّس، وكان المبارك أكثر تدليساً منه". قلت: مراده - والله اعلم - أن الربيع كان يقلب أسماء الرواة و أسانيد الأحاديث فيُظن تدليساً، وما هو بتدليس، وكان المبارك يتحقق فيه وصف التدليس أكثر من الربيع.

ويدل على نفي وصف التدليس عن الربيع، قول عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ): "المبارك [بن فضالة] عندي فوق [الربيع بن صبيح] فيما سمع من الحسن، إلا أنه ربما دلّس". قلت: مفهوم هذا أن الربيع بن صبيح لا يدلّس! ويؤكد أنه وصف بالقلب وهو يتداخل مع التدليس! قال عفان بن مسلم (ت ٢٦١هـ) رحمه الله: "أحاديثه كلها مقلوبة"^(٢).

٧- التغير : هو ذهاب بعض حفظ الراوي لا كله لسبب ما، وهنا يتداخل القلب مع التغير فقد يقع القلب في حديث الراوي بعد تغيره لا قبله، وذلك إذا كان التغير طارئاً عليه. وانظر بسط الكلام في تداخل نوع الاختلاط مع المقلوب.

٨- التلقين : هو أن يُدخل في حديث الراوي ما ليس من حديثه إمّا عند القراءة عليه، أو في كتابه الذي يقرؤه أو يأذن بروايته عنه. يُفعل لقصد اختبار حفظ الراوي؛ فإن أطاعه على القلب عرف أنه غير حافظ وإن خالفه عرف أنه ضابط^(٣). وقد يُفعل قصداً للإغراب!

(١) ترجمته في: الجروحين (٢٧٧/١)، الكامل (٩١٥/٣)، المتروكين (٢٤٩/١)، الميزان (٦٣٧/١)، الجامع (٢١١/١).

تنبيه : وقع اسمه في الجروحين (الداري)، وفي سائر المصادر (الدارمي)، كما وقع تصحيف في ترجمته من المتروكين: "يسرق حديث أبي حذيفة"، وفي سائر المصادر : "أبي خليفة".

(٢) ترجمته في: الجروحين (٢٩٦/١)، الكامل (٩٩٢/٣)، الميزان (٤١/٢)، الكاشف (٣٩٢/١)، التهذيب (٢٤٧/٣)، التقريب ص ٣٢٠.

(٣) النكت لابن حجر (٨٦٦/٢).

عن يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ) رحمه الله: "إذا كان الشيخ إذا لقنته قبل فذاك بلاء، وإذا ثبت على شيء واحد فذاك ليس به بأس" (١).

وقال الحميدي رحمه الله: "من قبل التلقين ترك حديثه الذي لقن فيه وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم ذلك التلقين حادثاً في حفظه لا يعرف به قديماً. وأمّا من عرف به قديماً في جميع حديثه فلا يقبل حديثه ولا يؤمن أن يكون ما حفظه مما لقن" (٢).

والتلقين يتداخل مع المقلوب، إذ قد يقلب حديث الراوي أو بعضه ويلقنه لأحد الغرضين السابقين! من ذلك: عن بهز بن أسد العمي (مات بعد المائتين وقيل قبلها) وسأله حرمي بن عمار (ت ٢٠١هـ) عن أبان بن أبي عياش؟ فذكر له عن شعبة (ت ١٦٠هـ) رحمه الله أنه قال: "كتبت حديث أنس عن الحسن وحديث الحسن عن أنس، فدفعتها إلى أبان بن أبي عياش، فقرأها عليّ". فقال حرمي: بئس ما صنع وهذا يحل؟!!

ومن ذلك: عن حماد بن سلمة (ت ١٦٧هـ) رحمه الله: "قلبت أحاديث على ثابت البناني فلم تنقلب، وقلبت على أبان بن أبي عياش فانقلبت" (٣).

ومن ذلك: قال خلف بن سالم: حدثني يحيى بن سعيد، قال: قدمت الكوفة وبها ابن عجلان وبها من يطلب الحديث: مليح بن وكيع، وحفص بن غياث، وعبدالله بن إدريس، ويوسف بن خالد السمي، فقلنا: نأتي ابن عجلان.

فقال يوسف بن خالد: نقلت على هذا الشيخ حديثه، ننظر تفهمه. قال: فقلبوا فجعلوا ما كان عن سعيد عن أبيه، وما كان عن أبيه عن سعيد، ثم جئنا إليه، لكن ابن إدريس تورّع وجلس بالباب وقال: لا أستحل، وجلست معه.

ودخل حفص، ويوسف بن خالد، ومليح، فسألوه، فمرّ فيها، فلما كان عند آخر الكتاب انتبه الشيخ فقال: أعد العرض فعرض عليه، فقال: ما سألتموني عن أبي فقد حدثني سعيد به، وما سألتموني عن سعيد فقد حدثني به أبي، ثم أقبل على يوسف بن خالد، فقال: إن كنت أردت شيئي وعيبي

(١) الكفاية ص ١٤٩.

(٢) الكفاية ص ١٤٩. وانظر توجيه النظر (٥٧٣/٢) فقد نقل عن ابن حزم خلاف هذا التفصيل!! والحق ما ذكره الحميدي إن شاء الله تعالى!

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وأدب السامع (١٣٦/١).

فسلبك الله الاسلام، وأقبل على حفص، فقال: ابتلاك الله في دينك ودنياك، وأقبل على مليح، فقال: لا نفعلك الله بعلمك!

قال يحيى: فمات مليح ولم ينتفع به، وابتلي حفص في بدنه بالفالج، وبالقضاء في دينه، ولم يمت يوسف حتى اتمم بالزندقة^(١).

ومن ذلك : قال أحمد بن منصور الرمادي : "كنا عند أبي نعيم نسمع مع أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) قال: فجاءنا يوماً يحيى ومعه ورقة قد كتبت فيها أحاديث من أحاديث أبي نعيم (يعني: الفضل بن دكين) وأدخل خلالها ما ليس من حديثه، وقال: أعطه بحضرتنا حتى يقرأ. وكان أبونعيم إذا قعد في تيك الأيام للتحديث كان أحمد على يمينه ويحيى على يساره فلما خفّ المجلس ناولته الورقة، فنظر فيها كلها ثم تأملني ونظر إليها ثم قال — وأشار إلى أحمد — : أمّا هذا فأدب من أن يفعل مثل هذا، وأمّا أنت فلا تفعلن وليس هذا إلا من عمل هذا، ثم رفس يحيى رفسة رماه إلى أسفل السرير، قل: علي تعمل، فقام إليه يحيى وقبله، وقال: جزاك الله عن الإسلام خيراً، مثلك من يحدث إنما أردت أن أجربك" اهـ^(٢).

ومن ذلك : ما ذكره ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله حيث قال: "سمعت عدّة مشايخ يحكون: أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقبلوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوا إلى

(١) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص ٣٩٨—٣٩٩، وذكرها الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في ميزان الاعتدال (٦٤٥/٣) وقال: ومع كون ابن عجلان متوسطاً في الحفظ فقد ورد ما يدل على جودة ذكائه فروى أبو محمد الرامهرمزي... وذكر القصة" اهـ، وساقها في سير أعلام النبلاء (٣٢١/٦)، وقال: "فهذه الحكاية فيها نظر! وما أعرف عبدالله هذا (يعني: شيخ الرامهرمزي) ومليح لا يدرى من هو، ولم يكن لو كيع بن الجراح ولد يطلب أيام ابن عجلان، ثم لم يكن ظهر لهم قلب الأسانيد على الشيوخ، إنما فعل هذا بعد المائتين.. اهـ

قلت: كذا قال يرحمه الله، وقد اعتمد القصة هو نفسه في الميزان كما رأيت، واعتمدها ابن حجر في النكت (٨٧١/٢—٨٧٢)، والسخاوي في فتح المغيث (٣٢٣/٢). وقوله: "لم يكن ظهر لهم قلب الأسانيد على الشيوخ، إنما فعل هذا بعد المائتين"، لا يطابق الواقع فهذا شعبة (ت ١٦٠هـ) وحماد بن زيد (ت ١٦٧هـ) قد استعملوه، ثم التلقين قديم وصورته صورة القلب! فسبحان الله!

(٢) المجروحين (٣٣/١)، وبنحوها في تاريخ بغداد (٣٥٣/١٢—٣٥٤)، وانظر تهذيب التهذيب (٢٧٤/٨)، والنكت لابن حجر (٨٦٦/٢)، فتح المغيث (٣٢٣/١)، وساقها بسياق آخر الخطيب في الجامع (١٣٦/١)، انظر تداخل التدليس مع القلب!

عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين فلما أطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث. فقال البخاري: لا أعرفه! فسأله عن الآخر فقال: لا أعرفه! فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه!

فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: الرجل فهم! ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم!

ثم انتدب رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال البخاري: لا أعرفه! فسأله عن آخر: فقال: لا أعرفه! فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه! فلم يزل يلقي عليه واحداً بعد آخر حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا أعرفه!

ثم انتدب إليه الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على: لا أعرفه!

فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال: أمّا حديثك الأول فهو كذا وحديثك الثاني فهو كذا والثالث والرابع على الولاء حتى أتى تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناده إلى متنه، وفعل بالآخر مثل ذلك، وردّ متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها وأسانيدها إلى متونها! فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل!"^(١).

(١) تاريخ بغداد (٢/٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٢/٤٠٨).

تنبيه: رأيت بعض إخواننا يذهب إلى تضعيف هذه القصة بسبب جهالة مشايخ ابن عدي، وعندي أن هذا التضعيف غير مستقيم للأمور التالية:

— قال السخاوي رحمه الله في فتح المغيث (١/٣٢١): "و لا يضر جهالة شيوخ ابن عدي فيها، فإنهم عدد ينجر بهم جهالتهم" اهـ.

— ولأنه لا يتعجب من حفظ البخاري لها وتيقظه لتمييز صوابها من خطئها لأنه في الحفظ. بمكان، وشهد له بذلك، وبما هو أكثر منه، فهذا أمر متواتر معروف عنه رحمه الله، فلم تزد القصة في هذا الجانب شيئاً!

— أن في أمثال هذه القصة يقول أهل العلم: إنها مما استفاض استفاضة تغني عن رواية الآحاد، وذلك — في مثل هذا — أثبت وأقوى مما رواه العدل الواحد، وقد تلقى العلماء هذه القصة بالقبول دون نكير منهم، فافهم!

ومن ذلك : ما حكاه العماد بن كثير قال: أتى صاحبنا ابن عبد الهادي إلى المزي، فقال له: انتخب من روايتك أربعين حديثاً أريد قراءتها عليك، فقرأ الحديث الأول وكان الشيخ متكئاً فجلس، فلما أتى على الثاني تبسم، وقال: ما هو أنا ذاك البخاري!

قال ابن كثير : فكان قوله هذا عندنا أحسن من ردّه كل متن إلى سنده^(١).
ومن ذلك : أن يلقي الراوي شيئاً فيدرجه في الخبر فينقلب معناه، كما وقع ليزيد بن أبي زياد في خبر رواه في رفع اليدين انظر مصطلح (الإدراج)!

٩— رواة وصفوا بالقلب في رواة مخصوصين أو أحاديث مخصوصة أو أسماء مخصوصة أو نوع

معين من القلب: هناك رواة وصفوا بالقلب في روايات معينة عن شيوخ معينين، أو في أحاديث مخصوصة، أو أسماء مخصوصة أو نوع معين من القلب نص على ذلك أهل العلم، وهؤلاء يدخلون تحت نوع الاختلاط، والتغير، ولكني أفردتهم هنا لأهمية تمييزهم، ومن هؤلاء:

١— إبراهيم بن عبد الله بن همام ابن أخي عبدالرزاق. قال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) رحمه الله: "يروي عن عبدالرزاق المقلوبات الكثيرة التي لا يجوز الاحتجاج لمن يرويها لكثرة^(٢)".

٢— إبراهيم بن مسلم الهجري أبو إسحاق العبدي من أهل الكوفة. قال المسندي عن سفيان ابن عيينة (ت ١٩٨هـ) : "إنه كان يضعفه". وقال عبدالرحمن بن بشر عن سفيان بن عيينة: "أتيت إبراهيم الهجري، فدفع إليّ عامة كتبه، فرحمت الشيخ! وأصلحت له كتابه؛ قلت: هذا عن عبد الله وهذا عن النبي ﷺ، وهذا عن عمر". قال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله: "وإبراهيم الهجري هذا حدث عنه شعبة والثوري وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة المعنى، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله وهو عندي ممن يكتب حديثه". قال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) رحمه الله: "القصة المتقدمة عن ابن عيينة تقتضي أن حديثه عنه صحيح؛ لأنه إنما عيب عليه رفعه أحاديث موقوفة، وابن عيينة ذكر أنه ميز حديث عبد الله من حديث النبي ﷺ"^(٣).

(١) أشار إلى هذه القصة تلميذ الحافظ ابن كثير، الحافظ ابن الجزري في نظم الهداية وذكرها السخاوي في الغاية شرح الهداية (٣٤٠/١)، وفي فتح المغيث (٣٢٢/١).

(٢) ترجمته في : المروحين (١١٨/١)، الكامل (٢٧/١)، المتروكين (٤١/١)، الميزان (٤٢/١)، اللسان (٧٣/١).

(٣) ترجمته في : المروحين (٩٩/١، ١٠٢)، الكامل (٢١٤/١)، الكاشف (٢٢٥/١)، التهذيب (١٦٦/١)، التقريب ص ١١٦.

٣ — جرير بن حازم بن عبدالله بن شجاع الأزدي. ع. قال ابن معين (ت ٢٣٣هـ) رحمه الله: ليس به بأس. فقليل له: يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير. فقال: ليس بشيء. هو عن قتادة، ضعيف. قال الساجي (ت ٣٠٧هـ) رحمه الله: "صدوق حدث بأحاديث وهم فيها، وهي مقلوبة". قال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله: "وقد حدث عنه أيوب السختياني والليث بن سعد وله أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث، صالح فيه، إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي عنه أشياء لا يرويها غيره" (١).

٤ — جوير بن سعيد الأزدي، أبو القاسم البلخي. (جوير) لقب. خد. ق. قال أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) رحمه الله: "ما كان عن الضحاك فهو أيسر، وما كان يسند عن النبي ﷺ فهو منكر" (٢).
٥ — الحسن بن أبي جعفر الجفري من أهل البصرة، واسم أبيه عجلان. ت. ق. قال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله: "الحسن بن أبي جعفر له أحاديث صالحة وهو يروي الغرائب عن محمد بن جحادة" (٣).

٦ — الحسن بن زريق الطهوي. قال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله: "لم أر له أنكر من حديث ابن عيينة عن الزهري عن أنس، الذي ذكرته فلا أدري وهم فيه، أو أخطأ أو تعمد! وسائر أحاديثه مقدار ما رواه مستقيمة" (٤).

٧ — خالد بن يزيد. قال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) رحمه الله: "كان يقلب اسم عبدالرحمن بن حجرية الأكبر أبو عبدالله فيقول: عبدالرحمن بن عبدالله بن حجرية عن أبيه، وإنما هو عبدالله بن عبدالرحمن بن حجرية عن أبيه" (٥).

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل (٥٠٥/٢)، الكامل (٥٤٨/٢)، تهذيب الكمال (١٨٧/١)، التهذيب (٦٩/٢)، الكواكب النيرات ص ١١١، الجامع (١٢٦/١).

تنبيه: وقع في ترجمته في التهذيب: "قال أبو نعيم: تغير قبل موته بسنة"، ولم أجدها عند غيره، ووجدتها من قول أبي حاتم في الجرح والتعديل، وكذا نقلها في تهذيب الكمال، والكواكب النيرات.

(٢) ترجمته في: المجروحين (٢١٧/١)، الكاشف (٢٩٨/١)، التهذيب (١٢٣/٢)، التقريب ص ٢٠٥، الجامع (١٣٧/١).

(٣) ترجمته في: المجروحين (٢٣٧/١)، الكامل (٧١٧/٢)، المتروكين (١٩٩/١)، الكاشف (٣٢٢/١)، التقريب ص ٢٣٥، التهذيب (٢٠٦/٢)، الجامع (١٦١/١).

(٤) ترجمته في: المجروحين (٢٤٠/١)، الكامل (٧٤٨/٢).

(٥) بنحوه في مشاهير علماء الأمصار ص ١١٩.

٨ — زيد بن الحباب بن الريان أبو الحسين، العُكْلِي، كوفي. م. ٤٠. قال يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) رحمه الله: "أحاديث زيد بن الحباب عن سفيان الثوري مقلوبة". قال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله: "زيد بن الحباب له حديث كثير وهو من أثبات مشايخ الكوفة ممن لا يشك في صدقه. والذي قاله ابن معين أن أحاديثه عن الثوري مقلوبة إنما له عن الثوري أحاديث تشبه بعض تلك الأحاديث، يستغرب بذلك الإسناد وبعضه يرفعه و لا يرفعه، والباقي عن الثوري وعن غير الثوري مستقيمة كلها". قال في التقريب: "صدوق يخطئ في حديث الثوري" (١).

ومن هؤلاء أيضاً:

أحمد بن الحسن بن أبان	عبدالله بن أبي حميد الهذلي.
زيد بن الحباب.	عثمان بن معاذ بن أبي مسلم.
سعيد بن داود الزنيري.	عمر بن إسماعيل بن محالد الكوفي.
سفيان بن حسين السلمي.	عمرو بن شعيب.
سليمان بن عبدالرحمن التميمي.	عنبسة بن مهران.
شعبة بن الحجاج.	القاسم بن عبدالله بن عمر.
صالح بن أبي الأخضر.	قدامة بن محمد.
عاصم بن هلال.	محمد بن عقيل بن خويلد.
عبدالرحمن بن بديل.	محمد بن محسن العكاشي.
عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر.	محمد بن مصعب بن صدقة.
عبدالرحمن بن أبي الموالم.	مصعب بن سلام.
عبدالرحمن بن زيد العمي.	معدى بن سليمان.
عبدالرزاق بن عمر الدمشقي.	نائل بن نجيح.
عبدالله بن عبدالعزيز الليثي.	هشام بن زياد.
عبدالله بن محمد بن ربيعة المقدمي.	يحيى بن سعيد القرشي.

(١) ترجمته في: الكامل (١٠٦٥/٣) الميزان (١٠٠/٣)، الكاشف (٤١٥/١)، التهذيب (٤٠٣/٣)، التقريب

يحيى بن صالح الأيلي.

يحيى بن ميمون.

يحيى بن محمد بن قيس.

يزيد بن عبد الملك.

وقد أفردت الرواة الموصوفين بقلب الحديث أو سرقة بمعجم ترجمت فيه لهم تراجم مختصرة^(١)، والله الحمد والمنة!

١٠ — رواية الأكابر عن الأصاغر : هذا النوع يتداخل مع المقلوب، إذ قد يتوهم وقع القلب في السند الذي وقعت فيه هذه الصورة، أعني رواية الأكابر عن الأصاغر.

قال السخاوي (ت ٨٠٢هـ) رحمه الله **عند** كلامه عن هذا النوع: "هو نوع مهم تدعو لفعله **الهمم** العلية والأنفس الزكية، ولذا قيل: لا يكون الرجل محدثاً حتى يأخذ عمن فوقه ومثله ودونه. وفائدة ضبطه: الخوف من ظن الانقلاب في السند مع ما فيه من العمل بقوله صلى الله عليه وسلم: "أنزلوا الناس منازلهم"^(٢) وإلى ذلك أشار ابن الصلاح بقوله: ومن الفائدة فيه ألا يتوهم كون المروي عنه أكبر وأفضل نظراً إلى أن الأغلب كون المروي عنه كذلك فتجهل بذلك منزلتهما" اهـ^(١).

(١) وبلغت التراجم فيه أربعاً وسبعين وثلاثمائة [لعل الصواب: ثلثمائة] ترجمة!

(٢) حديث ضعيف.

والحديث علّقه مسلم في مقدمة صحيحه، بصيغة التمرّيز، فقال: "وقد ذكر عن عائشة..."، كما أن مقدمة صحيحه ليست على شرطه، وأخرجه أبوداود في كتاب الأدب باب في تنزيل الناس من———ازم حديث رقم (٤٨٤٢)، وأبو يعلى في مسنده (٢٤٦/٨)، حديث رقم (٤٨٢٦)، وأبو الشيخ في كتاب الأمثال ص ١٧١، تحت رقم (٢٤١)، وأبونعيم في الحلية (تقريب البغية ٤٧٧/٢)، تحت رقم (٢٧٧٢)، وأخرجه في المستخرج على صحيح مسلم (٨٩/١)، تحت رقم (٥٧)، وأخرجه البيهقي في كتاب الآداب له ص ١٩٤، تحت رقم (٣٢٢)، جميعهم من طريق يحيى بن يمان عن سفيان، وسياقه كما عند أبي داود: "حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَأَبْنُ أَبِي خَلْفٍ أَنَّ يَحْيَى بْنَ الْيَمَانِ أَخْبَرَهُمْ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبٍ أَنَّ عَائِشَةَ مَرَّ بِهَا سَائِلٌ فَأَعْطَتْهُ كِسْرَةً وَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَهَيْئَةٌ فَأَقْعَدَتْهُ فَأَكَلَ فَقِيلَ لَهَا فِي ذَلِكَ فَقَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ".

قَالَ أَبُو دَاوُدَ (ت ٢٧٥هـ) رحمه الله عقب إخراج: "وَحَدِيثُ يَحْيَى مُخْتَصَرٌ قَالَ أَبُو دَاوُدَ مَيْمُونٌ لَمْ يُدْرِكْ عَائِشَةَ" اهـ وقال أبونعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) رحمه الله في الحلية (٣٧٩/٤): "غريب من حديث الثوري عن حبيب، تفرد به يحيى بن يمان" اهـ.

وأخرجه البيهقي في الآداب ص ١٩٤، تحت رقم (٣٢٣)، من طريق يحيى بن يمان عن سفيان عن أسامة بن زيد عن عمر بن مخراق، قال مرّ على عائشة رضي الله عنها رجل...، وقال البيهقي عقبه: "فكأن يحيى بن يمان رواه على الوجهين جميعاً" اهـ.

قلت: والقلب على هذا الوجه من صور القلب الإسنادي بإبدال راوٍ بآخر في السند.

=

قلت: يحيى بن يمان، قال في التقریب ص ١٠٧٠: "صدوق عابد يخطئ كثيراً وقد تغير" اهـ، وقد أورده ابن الكيال في الكواكب النيرات ص ٤٣٦، ولم يتميز ضبطه، بل قال أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) رحمه الله: "حدّث عن الثوري (ت ١٦١هـ) بعجائب..."، وروايته هنا عن سفيان الثوري! فللحديث ثلاث علل:

— الانقطاع بين ميمون وعائشة كما قال أبوداود رحمه الله، وقاله أبوحاتم (ت ٢٧٧هـ) رحمه الله كما في كتاب المراسيل لابنه ص ١٦٧.

— الخلل الواقع في رواية يحيى بن يمان عن سفيان ويخشى أن يكون هذا منها! خاصة وأنه تفرد بالحديث عن الثوري كما قال أبونعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) رحمه الله.

— اضطراب يحيى بن يمان في روايته للحديث كما أشار إليه البيهقي.

— وعلة رابعة وهي تدليس ميمون بن أبي شبيب، ذكر ذلك العراقي في التقييد والإيضاح ص ٣٢٩، فعننته لا تُقبل، ولو ثبتت معاصرتة للسيدة عائشة رضي الله عنها! وعلة خامسة: وهي حبيب بن أبي ثابت كثير الإرسال والتدليس، وقد عنعن.

وفي الطريق الثاني الذي أخرجه البيهقي من طريق أسامة بن زيد عن عمر بن مخراق عن عائشة علة أخرى وهي ما أشار إليه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٣٥/٦): "عمر بن مخراق روى عن رجل عن عائشة، روى عنه أسامة بن زيد سمعت أبي يقول ذلك" اهـ وكذا قال ابن حبان في الثقات (١٨١/٧)، وعدّه في أتباع التابعين. فروايته عن عائشة منقطعة! قال العراقي في التقييد والإيضاح ص ٣٣٠: "وعلى هذا فلا يصح إسناده والله أعلم. ويحتمل أن الرجل الذي أهمه عمر بن مخراق هو ميمون بن أبي شبيب فلا يكون له إلا وجه واحد، كما قال البزار" اهـ قلت: هذا إذا سلم من اضطراب يحيى بن يمان!

وقد ضعف هذا الحديث الألباني رحمه الله في سلسلة الأحاديث الضعيفة، تحت رقم (١٨٩٤).

تنبيه: علق الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٤٩، هذا الحديث قائلاً: "صحت الرواية عن عائشة ألها قالت: "أمرنا رسول الله أن نزل الناس منازلهم". ويبدو أن ابن الصلاح تابعه على هذا التصحيح، فقد قال في علوم الحديث (مع التقييد والإيضاح) ص ٣٢٨: "وقد صح عن عائشة...". وقد تعقبه العراقي رحمه الله في التقييد والإيضاح ص ٣٢٨ على ذلك فقال: "جزم المصنف بصحة حديث عائشة فيه نظر..." اهـ في بحث ممتع كثير الفوائد فانظره غير مأمور! فإن استقل الطريق الثاني فإن الحديث يتقوى به، وقد حسن السخاوي في المقاصد الحسنة ص ١٧٩ الحديث لغيره! لكن لم يتبين لي ذلك، فالحديث يبقى على حاله والله أعلم!

(١) فتح المغيث (١٦٤/٤).

١١— رواية الحديث بالمعنى : يشترط في الراوي إذا روى بالمعنى أن يكون عالماً بما يحيل المعاني إليه من الألفاظ!

فإذا لم يضبط ذلك فإنه يقع في قلب معاني الحديث.
قال عبدالله بن الزبير الحميدي رحمه الله: "ما الغفلة التي يرد بها حديث الرضا الذي لا يعرف يكذب؟ قلت: هو أن يكون في كتابه غلط فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا أو يغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك، أو يصحف ذلك تصحيفاً فاحشاً يقلب المعنى لا يعقل ذلك، فيُكف عنه" (١).

وهذا يتداخل مع قلب المتن!

١٢— الرواية على الجادة : هي أن يكون للحديث سند على غير الرواية المشهورة للراوي كأن يكون الحديث من رواية مالك عن سالم عن ابن عمر، فيقلبه الراوي ويرويه على الرواية المشهورة لمالك فيجعله: مالك عن نافع عن ابن عمر!

وقد يقع مثله في رواية الأكابر عن الأصاغر، فينقلب على الراوي على الجادة! وأشار إلى ذلك التداخل بين المقلوب والرواية على الجادة الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) رحمه الله حيث قال: "وقد كان بعض القدماء يبالغ في عيب من وقع له ذلك، فروينا في مسند الإمام أحمد (٢) عن يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ) أنه قال: حدثت سفيان الثوري (ت ١٦١هـ) عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس فقلت له: تعست يا أبا عبدالله (أي: عثرت) فقال: كيف هو؟ قلت: حدثني عبيدالله بن عمر عن نافع عن سالم عن أبي الجراح عن أم حبيبة عن النبي ﷺ فقال: صدقت.

وقد اشتمل هذا الخبر على عظم دين الثوري (ت ١٦١هـ) وتواضعه وإنصافه، وعلى قوة حافظة تلميذه القطان (ت ١٩٨هـ) وجرأته على شيخه حتى خاطبه بذلك ونبهه على عثوره حيث سلك الجادة لأن جلّ رواية نافع هي عن ابن عمر، فكان قول الذي يسلك غيرها إذا كان ضابطاً أرجح" اهـ (٣).

قلت : فالرواية المرجوحة هي المقلوبة، وهذا هو الشذوذ، ومقابلها المحفوظ!

(١) الكفاية ص ١٤٨.

(٢) (٤٢٦/٦).

(٣) نقله في فتح المغيث (١/٣٢٧—٣٢٨)، وقال عقبه: "انتهى مع زيادة وحذف".

١٣- الشاذ : قال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) رحمه الله: "كل مقلوب لا يخرج عن كونه معللاً أو شاذاً، لأنه إنما يظهر أمره بجمع الطرق واعتبار بعضها ببعض ومعرفة من يوافق ممن يخالف فصار المقلوب أخص من المعلن والشاذ، والله أعلم" اهـ^(١).

قلت : فهذا محل تداخل بين الشاذ والمقلوب، إذ مخالفة الراوي لغيره من الرواة ممن هم أرجح منه يُعد من الشذوذ، والراوي لما يقلب الحديث تقع روايته على هذه الهيئة فهو شاذ! وروايته مرجوحة والمحفوظ رواية الثقات غيره.

وقد تقع صورة الشاذ على هيئة الرواية على الجادة!

وانظر : المعلن!

١٤- الغريب (الأحاديث الغرائب) : وذلك أن قلب الحديث قد يقع بقصد الإغراب وهذا تداخل

بين المقلوب والغريب!

قال الحاكم (ت ٤٠٥هـ) رحمه الله، حينما تكلم في طبقات المجروحين: "الطبقة الثانية من المجروحين قوم **عمدوا** إلى أحاديث مشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسانيد معروفة ووضعوا إليها تلك الأسانيد فركبوها عليها **لتستغرب تلك الأسانيد**" اهـ^(٢).

قال ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) رحمه الله في كلامه عن المقلوب: "هو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع **ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه**" اهـ^(٣).

قال السخاوي (ت ٩٠٢هـ) رحمه الله: "وربما يقصد بقلب السند كله الإغراب أيضاً إذ لا انحصار له في الراوي الواحد، كما أنه قد يقصد الامتحان بقلب راوٍ واحد" اهـ^(٤).

وكثرة وقوع الأحاديث الغريبة في حديث الراوي عن المعروفين بما لا يعرف في حديثهم تُعلم بضعف ضبطه وخفته!

عن عبدالرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ) رحمه الله قال: "قلت لشعبة: من الذي تترك الرواية عنه؟ قال: إذا أكثر عن المعروفين من الرواية ما لا يعرف" اهـ^(٥).

(١) النكت لابن حجر (٢/٨٧٤).

(٢) المدخل إلى كتاب الإكليل ص ٥٩.

(٣) علوم الحديث ص ٩١.

(٤) فتح المغيث (١/٣٢٢).

(٥) المجروحين (١/٧٤)، الكفاية ص ١٤٢. وساقه في الكفاية ص ١٤٥ بلفظ أتم من هذا!

وقال أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) رحمه الله: "توهمت أن بقية لا يحدث بالمناكير عن المشاهير فعلمت من أين أتى" (١).

ولما ذكر السخاوي (ت ٩٠٢هـ) رحمه الله، قلب الحديث وسرقته طلباً للإغراب بالنقل لكون المشهور خلافاً، قال: "وللخوف من هذه الآفة كره أهل الحديث تتبع الغرائب" (٢).
من ذلك: قال أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) رحمه الله: "شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها" (٣).

قال زهير بن معاوية لعيسى بن يونس: "ينبغي للرجل أن يتوقى رواية غريب الحديث، فإني أعرف رجلاً كان يصلي في اليوم مائتي ركعة، ما أفسده عند الناس إلا رواية غريب الحديث..." (٤).

قال المعلمي رحمه الله: "وكثرة الغرائب إنما تضر الراوي في أحد حالين:

الأولى: أن تكون مع غرابتها منكراً عن شيوخ ثقات بأسانيد جيدة.

الثانية: أن يكون مع كثرة غرابته غير معروف بكثرة الطلب.

ففي الحال الأولى تكون تبعة النكارة على الراوي نفسه لظهور براءة من فوقه عنها.

وفي الحال الثانية يقال: من أين له هذه الغرائب الكثيرة مع قلة طلبه؟ فيتهم بسرقة الحديث كما قال

ابن نمير (ت ٢٣٤هـ) في أبي هاشم الرفاعي: "كان أضعفنا طلباً وأكثرنا غرائب" (٥).

قلت: في الرواة: محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي أبوهشام الرفاعي

(ت ٢٤٨هـ). م. ت. ق. قال ابن نمير رحمه الله: "كان أبوهشام يسرق الحديث". وروى أبوحاتم

عن ابن نمير قال: "أضعفنا طلباً وأكثرنا غرائب" (٦).

وفي الرواة: عبدالواحد بن زياد أبوبشر العبدي البصري، أحد المشاهير. خ. م. قال الذهبي

(ت ٧٤٨هـ) رحمه الله: "احتجاً به في الصحيحين وتجنبنا تلك المناكير التي نقتت عليه! قال يحيى بن

سعيد القطان (ت ١٩٨هـ) رحمه الله: ما رأيته يطلب حديثاً بالبصرة ولا بالكوفة قط، وكنت أجلس

(١) المحروحين (١/٧٣-٧٤).

(٢) فتح المغيث (١/٣٢٠).

(٣) الكفاية ص ١٤١.

(٤) الكفاية ص ١٤٢-١٤٣.

(٥) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل (١/٩٩).

(٦) ترجمته في: الكامل (٦/٢٢٧٧)، تاريخ بغداد (٣/٣٧٥)، الميزان (٤/٦٨)، الكاشف (٢/٢٣١)، التهذيب

(٩/٥٢٦)، التقريب ص ٩٠٩.

على بابه يوم الجمعة بعد الصلاة أذاكره حديث الأعمش لا يعرف منه حرفاً. قال الفلاس: سمعت أباداود قال: عمد عبدالواحد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها يقول: حدثنا الأعمش حدثنا مجاهد في كذا وكذا" اهـ^(١). قال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) رحمه الله: "ثقة. في حديثه عن الأعمش وحده مقال" اهـ^(٢). قلت : كذا قال رحمه الله، فأطلق وجود المقال في حديثه عن الأعمش، مع أن البخاري (ت ٢٥٦هـ) ومسلماً (ت ٢٦١هـ) رحمهما الله قد أخرجا روايته عن الأعمش^(٣)، وانفرد البخاري بالإخراج له من روايته عن الأعمش عن أبي صالح^(٤). كما انفرد مسلم بالإخراج له عن الأعمش عن مجاهد^(٥). وقد قال ابن حجر نفسه رحمه الله، متعقباً كلمة القطان: "هذا غير قاذح، لأنه كان صاحب كتاب" اهـ^(٦). وهذا الجواب شامل لكل مرويات عبدالواحد، وتدخل فيها مروياته عن الأعمش دخولاً أولياً؛ لأنها هي موضوع كلام يحيى بن سعيد! وقد توجه بعضهم^(٧) إلى حصر النكارة في مرويات عبدالواحد عن الأعمش عن مجاهد لكلمة أبي داود؛ وأما هي التي تجنبها الشيخان!

(١) ميزان الاعتدال (٢/٦٧٢).

(٢) التقریب ص ٦٣٠.

(٣) أرقام الأحاديث التي أخرجها له البخاري (وقد استقرأتها من خلال برنامج صخر موسوعة الحديث)

هـ لثالية: (١٢٥، ٢٥٧، ٢٦٥، ٦٤٧، ٧٤٦، ١٠٨٤، ١٧٠٢، ١٧٥٠، ٢٠٦٨، ٢٢٥٢، ٢٣٥٨، ٢٣٨٦، ٢٥٠٩، ٢٦٧٣، ٢٩١٦، ٢٩١٨، ٣٣٣٩، ٣٣٦٦، ٤٣٤٠، ٤٩٤٥، ٥٠٥٦، ٥٧٩٨، ٦٦٨٣، ٦٧٩٩، ٧٤٦٢).

وأرقام الأحاديث التي أخرجها له مسلم هي التالية: (٢٩٢، ٣٦٨، ٥٢٠، ٦٩٥، ٧١٥، ١٦٠٣، ١٦٥٩).

(٤) أرقام الأحاديث التي أخرجها له البخاري من طريق **عبد الواحد** عن الأعمش عن أبي صالح، هي التالية: (٦٤٧، ٢٣٥٨، ٣٣٩، ٦٧٩٩).

(٥) وأوردها متابعة في كتاب الطهارة باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، حديث رقم (٢٩٢)، وسياقه، قال مسلم: "حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ **وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ** قَالَ **إِسْحَاقُ** أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا **الْأَعْمَشُ** قَالَ **سَمِعْتُ مُجَاهِدًا** يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ أَمَا إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ أَمَا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ قَالَ فَذَعَا بِعَسِيبٍ رَطَبَ فِشْقَهُ بِاثْنَيْنِ ثُمَّ غَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِدًا وَعَلَى هَذَا وَاحِدًا ثُمَّ قَالَ لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسُ حَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْآزْدِيُّ حَدَّثَنَا مُعْلَى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا **عَبْدُ الْوَاحِدِ** عَنْ **سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ** **بِهَذَا الْإِسْنَادِ** غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ وَكَانَ الْآخَرُ لَا يَسْتَتِرُهُ عَنِ الْبَوْلِ أَوْ مِنَ الْبَوْلِ".

(٦) هدي الساري ص ٤٢٢.

(٧) وهو المعلق على الكاشف (١/٦٧٢).

والواقع أن مسلماً أخرج له من هذه الطريق متابعة في موضع واحد، كما سبقت الإشارة إليه؛ فالجواب هو ما ذكره الحافظ رحم الله الجميع. وعلى كل حال؛ فإن هناك أحاديث أنكرت على عبدالواحد^(١)، وقد تجنبها الشيخان، كما قال الذهبي رحمه الله. والمقصود هنا كلمة القطان فإنه أشار إلى نكارة بعض الأحاديث عند عبدالواحد داعماً كلامه بأمرين:

الأول : ما ذكره في قوله: "ما رأيته يطلب حديثاً بالبصرة و لا بالكوفة قط!"

الثاني : ما ذكره في قوله: "و كنت أجلس على بابهِ يوم الجمعة بعد الصلاة إذا كره حديث الأعمش لا يعرف منه حرفاً!"

وجواب الحافظ يحصل به دفع الأمر الثاني، ويبقى الأول! وفيه غمز عبدالواحد بسبب ما في بعض حديثه من النكارة (الغرائب) مع عدم رؤيته يطلب الحديث بالكوفة والبصرة!

١٥ — الفوائد (فائدة) : من الاصطلاحات التي تأتي في كلام أئمة الجرح والتعديل، ويقصدون بها الحديث الغريب، الذي جاء على غير الرواية المعروفة، أو الحديث النادر الذي عزّ وقلّ الوقوف على مثله.

قال المعلمي (ت ١٣٨٥هـ) رحمه الله: "معنى الفوائد في اصطلاحهم: [هو ما يراه المحدث في أحاديث الراوي و] يرى أنها لا توجد عند غيره" اهـ^(٢).
قلت : ولما كان الغالب على مثل هذه الأحاديث الضعف والنكارة كان التعليم لها بكونها "فائدة" مشعر بقوة احتمال ضعفها!

قال أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) رحمه الله: "إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا حديث غريب، أو فائدة؛ فاعلم أنه خطأ أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث أو حديث ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة (ت ١٦٠هـ) وسفيان (ت ١٦١هـ)، فإذا سمعتهم يقولون: هذا لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح" اهـ^(٣).

قلت : ومن هذا الخطأ الحديث ينقلب على الراوي سنداً أو متناً فيُظن فائدة!

وفي الرواة : " محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبدالرحمن. خت. د. د. ٤. "

(١) لم يذكر العقيلي (ت ٣٢٢هـ) و ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمهما الله، في ترجمة عبدالواحد أبي بشر شيئاً مما أنكر عليه!

(٢) تعليق المعلمي على الفوائد المجموعة ص ٤٨٢، بتصريف وزيادة ما بين معقوفتين!

(٣) الكفاية ص ١٤٢.

قال شعبة (ت ١٦٠هـ) رحمه الله: "أفادي ابن أبي ليلى أحاديث فإذا هي مقلوبة" (١).

١٦— كثرة الخطأ : وصف في الراوي يقتضي تضعيفه، وقد يترك حديثه بسببه فلم يعد صالحاً للتقوي! ومن صور الخطأ التي يقع فيها الراوي بسبب خفة ضبطه حتى يسوء حفظه أن يقلب الأحاديث فيجعل سند هذا الحديث للآخر، أو يبدل راوياً في السند بغيره وهكذا!

١٧— الحديث المبدل : جاء عند الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) رحمه الله، حيث نقل السخاوي (ت ٩٠٢هـ) رحمه الله عن شيخه الحافظ ابن حجر أنه اصطلاح على أن ما كان القلب فيه في الأسماء بتقديم أو تأخير فهو من المقلوب عنده، ويسميه بـ (المبدل) (٢).

١٨— المتروك : إذا كثرت مخالفة الراوي للثقات ولم تكد توافقها تركوا حديثه! ووصف بأنه (منكر الحديث) (٣). بل قد يتهم الراوي بسبب ذلك! ورواية المتهم بالكذب تسمى أيضاً بـ (المتروك)! وقال السيوطي (ت ٩١١هـ) رحمه الله:

وسم بالمتروك فرداً تصب رواه له متهم بالكذب
أو عرفوه منه في غير الأثر أو فسق أو غفلة أو وهم كثر (٤)

وانظر: (المنكر).

١٩— المديح (رواية الأقران): والأقران هم من تماثلوا أو تقاربوا في الأخذ عن الشيوخ، وفي السن غالباً (٥). وقال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) رحمه الله: "فإن تشارك الراوي ومن روى عنه في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية مثل السن واللقي و الأخذ عن المشايخ فهو النوع الذي يقال له: رواية الأقران، لأنه حينئذ يكون راوياً عن قرينه!" اهـ (٦).

(١) ترجمته في: المجردين (٢/٢٤٣)، الميزان (٣/٦١٣)، الكاشف (٢/١٩٧)، التهذيب (٩/٣٠١)، التقريب ص ٨٧١..

(٢) فتح المغيث (٢/٣٢٨)، الغاية شرح الهداية (١/٣٣٩).

(٣) النكت لابن حجر (٢/٦٧٥).

(٤) ألفية السيوطي ص ٤١، وانظر توجيه النظر (٢/٥٧٤) ..

(٥) علوم الحديث (مع التقييد والإيضاح) ص ٣٣٣.

(٦) نزهة النظر ص ١٢٤، وانظر فتح المغيث (٤/١٦٨).

قال السخاوي (ت ٩٠٢هـ) رحمه الله: "وهو نوع مهم. وفائدته ضبط الأمن من ظن الزيادة في الإسناد أو إبدال الواو بـ (عن) إن كان بالعنعنة" اهـ^(١).

وإبدال "الواو" بـ "عن" هو قلب في السند؛ فيكون السند مثلاً من رواية مالك عن ابن جريج عن الزهري، فيُظن السند: مالك وابن جريج عن الزهري، فتبدل (عن) بالواو، لأنهما أقران! فهذا قلب في صيغ التحمل بين الرواة في السند!

وهناك قلب آخر، وهو ما يقع في التدبيج.

قال أبو موسى المدني (ت ٥٨١هـ) رحمه الله: "من الأسانيد التي روي قلبها وعكسها يلحق بما تقدم من نوعه، وهو رواية مالك بن أنس عن سفيان الثوري عن عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج. ثم ساقها. ثم قال: رواية ابن جريج عن سفيان الثوري عن مالك؛ ثم ساقها" اهـ^(٢).

قال صاحب المصباح في علوم الحديث^(٣): "ومن هذا النوع من التدبيج نوع ينقلب مع كونه مستوياً في جميع الأمور المذكورة أن يفرق بينه وبين المقلوب الذي سبق بيانه في أنواع الحديث الضعيف. وهذا النوع عجيب وطريف، مثاله: رواية مالك عن سفيان الثوري عن عبد الملك بن جريج، ورواية عبد الملك بن جريج عن سفيان الثوري عن مالك بن أنس! اهـ.

٢٠- الحديث المركب : اصطلاح بعض أهل الحديث على تسمية الحديث إذا كان مشهوراً براً فجعل مكانه راوياً آخر أن يسميه بـ (المركب)!

واصطلاح ابن الجزري على تسمية الحديث الذي جعل اسناده لمتن آخر ومنتنه لسند آخر بـ (المركب)!

فهنا معنيان لمصطلح واحد، وقد أشار إلى ذلك ابن الجزري في منظومته الهداية في علم الرواية، حيث يقول:

والخبر المقلوب أن يكون عن سـالم يأتي نافع ليرغب
وقيل فـاعل هذا يسرق ثم مركب على ذا أطلقوا
قلت: وعندي أنه الذي وضع إسناد ذا غيره كما وقع

(١) فتح المغيث (١٦٨/٤).

(٢) اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف ص ١٢٠ — ١٢١، تحت رقم ١٩١ — ١٩٢.

(٣) ص ٢٤٠. وانظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ٥٥٣.

تنبيه : وجدت رواية ابن جريج عن الثوري عن مالك عند الشافعي في مسنده (ترتيب السندي) (١١١/٢)، وقد ذكرها السيوطي في رسالته الفانيد في حلاوة الأسانيد ص ٥٥، ووجدت رواية مالك عن الثوري عن ابن جريج، أخرجها أبو موسى المدني (ت ٥٨١هـ) في كتابه اللطائف ص ١٢٠ — ١٢١، تحت رقم ١٩١ — ١٩٢. وانظر تدريب الراوي (٢٤٨/٢).

للحافظ البخاري في بغداد والمز أيضاً بابن عبدالهادي^(١)

ومن أهل الحديث الذين استعملوا كلمة : يركب الأسانيد، أو سُمّي فاعل ذلك: (مُرْكَب)، أو قال: يركب متناً على إسناد، أو قال: هذا حديث مركب:

فضلك الرازي (ت ٢٧٠هـ) رحمه الله: قال أبو أحمد العسال: سمعت فضلك الرازي يقول: دخلت على محمد بن حميد وهو يركب الأسانيد على المتون^(٢).

ابن شاهين (٣٨٥هـ) رحمه الله، وذلك أن في الرواة: عبدالرحمن بن عثمان بن أمية بن عبدالرحمن بن أبي بكرة الثقفي أبوجر البكراوي. د.ق. قال أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) رحمه الله: "طرح الناس حديثه". قال ابن المديني (ت ٢٣٤هـ) رحمه الله: "ذهب حديثه". قال أبو داود (ت ٢٧٥هـ) رحمه الله: "تركوا حديثه". قال البخاري (ت ٢٥٦هـ) رحمه الله: "لم يتبين لي طرحه"^(٣). قال ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) رحمه الله مفسراً كلمة الإمام أحمد بن حنبل: "طرح الناس حديثه": "وهذا الكلام من أحمد بن حنبل في أبي بحر شديد وإذا طرح حديث الإنسان كان أشد من الضعيف والمضطرب. و لا يطرح إلا حديث المُرْكَب والوضاع للحديث ونحو ذلك، و لا يخرج في الصحيح"^(٤).

وجاء في كلام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) حيث قال رحمه الله في كلامه عن المقلوب: "فمن فعل ذلك خطأ فقريب!

ومن تعمّد ذلك وركب متناً على إسناد ليس له فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه: فلان يسرق الحديث. ومن ذلك أن يسرق حديثاً ما سمعه فيدعي سماعه من رجل.

=

(١) الهداية في علم الرواية مع شرحها الغاية للسخاوي (٣٣٩/١-٣٤٣).

(٢) انظر ترجمة محمد بن حميد في: المجروحين (٣٠٣/٢)، المتروكين (٥٤/٣)، الكاشف (١٦٦/٢)، الكشف الخثيث ص ٢٢٧، التهذيب (١٢٧/٩)، التقريب ص ٨٣٩، الجامع (٤٧٠/٢).

(٣) ترجمته في: المجروحين (٦١/٢)، الكامل (١٦٠٥/٤)، المتروكين (٩٧/٢)، الكاشف (٦٣٦/١)، التهذيب (٢٢٦/٦)، التقريب ص ٥٩٠، الجامع (٧٨/٢).

تنبيه : وقع في المجروحين اسمه هكذا: "عبدالرحمن بن عثمان بن أبي أمية"، وما أثبتته في التهذيب والتقريب.

(٤) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، لابن شاهين ص ١١٠.

تنبيه : وقع في المجروحين اسمه هكذا: "عبدالرحمن بن عثمان بن أبي أمية"، وما أثبتته في التهذيب والتقريب.

وإن سرق فأتى بإسناد ضعيف لمتن لم يثبت سنده فهو أخف جرماً ممن سرق حديثاً لم يصح متنه وركب له إسناداً صحيحاً؛ فإن هذا نوع من الوضع والافتراء، فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام؛ فهو أعظم أثماً، وقد تبوأ بيتاً في جهنم! اهـ^(١).

وجاء في كلام الحافظ ابن كثير في كتابه البداية والنهاية عند ذكره أحداث سنة أربعين من الهجرة، قال: "قال ابن عساكر: أنبأنا أبو يعلى ثنا المقرئ أنا أبو نعيم الحافظ أنا أبو أحمد الغطريفي ثنا أبو الحسين بن أبي مقاتل ثنا محمد بن عبيد بن عتبة حدثنا محمد بن علي الوهبي الكوفي ثنا أحمد بن عمران بن سلمة وكان ثقة عدلاً مرضياً ثنا سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله قال: "كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فسئل عن علي فقال قسمت الحكمة عشرة أجزاء أعطي علي تسعة والناس جزءاً واحداً"

وسكت الحافظ ابن عساكر على هذا الحديث ولم ينبه على أمره وهو منكر بل موضوع مُركَّب على سفيان الثوري بإسناده قبح الله واضعه ومن افتراه واختلقه اهـ
وجاء في كلام غيرهم وإنما ذكرت هذا دون استقراء!

٢١— الحديث المسروق (وصف الراوي بالسرقة) : صورته أن يعتمد إلى متن مشهور براوٍ كسالم فيبدله بواحد نظيره في الطبقة كنافع، يفعل ذلك كذباً!

قال ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) رحمه الله عن هذا: "قد يطلق على راويه إنه يسرق الحديث"^(٢).
قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) رحمه الله: "من تعمّد ... وركب متناً على إسناد ليس له فهو سارق الحديث وهو الذي يقال في حقه : فلان يسرق الحديث، ومن ذلك أن يسرق حديثاً ما سمعه فيدعي سماعه من رجل" اهـ^(٣).

وقال السخاوي (ت ٩٠٢هـ) يرحمه الله: "ما كان متنه مشهوراً براوٍ كسالم يبدل بواحد من الرواة نظيره في الطبقة كنافع... وقد قيل في فاعل هذا: يسرق الحديث، وربما قيل في الحديث نفسه: مسروق. قال: وفي إطلاق السرقة على ذلك نظر، إلا أن يكون الراوي المبدل به عند بعض الحديث منفرداً به فيسرق الفاعل منه" اهـ^(٤).

(١) الموقظة ص ٦٠.

(٢) الاقتراح ص ٢٣٦.

(٣) الموقظة ص ٦٠.

(٤) فتح المغيث (٢/٢١٩—٢٢٠).

قلت : من ذلك قول ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) رحمه الله، في إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن عيسى بن محمد بن مسلمة: "كان يقلب الأخبار ويسرق الحديث فعمد إلى حديث تفرد به رجل واحد لم يره فجاء به عن شيخ آخر" اهـ^(١).

لكن الظاهر أنه يكفي شهرة الحديث عن هذا الراوي و لا يشترط تفرد حتى يوصف من أبدل به راوياً غيره متعمداً بأنه سارق، وهذا ما توحى به عبارة ابن حبان نفسه التالية في أحد الرواة، حيث قال: "يأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات ويسرق أحاديث الثقات ويلزقها بأقوام أثبات" اهـ^(٢).

وكذا اكتفى ابن الصلاح بشهرة الحديث فقال عند بيانه للمقلوب: "وهو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه" اهـ^(٣).

وها هنا قضية مهمة^(٤) : وهي أنه قد يقع وصف الراوي بسرقة الحديث مجرد أنه أبدل — غلطاً ووهماً — راوياً مشهوراً بحديث براوٍ آخر في طبقته، فهنا الوصف بالسرقة غير مطابق على الاصطلاح الذي ذكره ابن دقيق العيد والذهبي والسخاوي؛ لأنه وقع الإبدال وهماً لا عمداً، فينتج بناء على هذه المغايرة في استعمال المصطلح: نوع إيهام في الجرح بالسرقة في كلام أئمة الجرح و التعديل لا بد من السعي لكشفه قبل الحكم على الراوي بأنه كان يتعمد سرقة الحديث، وهي تساوي متروك الحديث، وقرينة إن لم تكن في درجة الوصف بوضع الحديث، كما تراه تحت مصطلح الحديث الموضوع من كلام السبط بن العجمي (ت ٨٤١هـ) رحمه الله!

وقد رأيت في الرواة :

١ — عبد الملك بن الصباح الصنعاني، من رجال البخاري (ت ٢٥٦هـ) و مسلم (ت ٢٦١هـ) رحمهما الله، قال الخليلي (٤٤٦هـ) رحمه الله: "روى عن مالك (ت ١٧٩هـ) ويتهم بسرقة الأحاديث" اهـ^(٥). قال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) رحمه الله في ترجمة عبد الملك هذا، متعقباً كلمة الخليلي: "هذا جرح مبهم، ولم أر له في البخاري (ت ٢٥٦هـ) سوى حديث واحد" اهـ^(٦). وقال

(١) المحروحين (١/١١٩).

(٢) المحروحين (١/١٤٤).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩١.

(٤) قواعد في علوم الحديث ص ٤١٨.

(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/٢٨٠).

(٦) هدي الساري ص ٤٢١.

أيضاً: "كذا قال؛ ولم أر في الرواة عن مالك (ت ١٧٩هـ) للخطيب (ت ٤٦٣هـ) و لا الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) أحداً يقال له عبدالمالك بن الصباح فإن كان محفوظاً فهو غير المسمعي" اهـ^(١). قلت: المهم أنه وصف الجرح بسرقة الحديث بكونه: جرحاً مبهماً!

٢- قطن بن نسير أبوعباد الغبري. م. د. ت. كان أبوزرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ) يحمل عليه. قال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله: "يسرق الحديث ويوصله" اهـ قال في التقریب: "صدوق يخطئ"^(٢). قلت: فهذا لعله كان يخطئ و لا يعتمد فظن أنه يعتمد فوصف بالسرقة، أو أنهم ما كانوا يفرقون بين مصطلح (القلب) و (السرقة) بالاعتماد وعدمه!

٢٢- المشتبه المقلوب: هذه التسمية لأحد أنواع علوم الحديث جاءت عند الحافظ العراقي (ت ٨٠٤هـ) رحمه الله في ألفيته: "المشتبه المقلوب"^(٣)، وتابعه على هذه التسمية الحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ) في ألفيته^(٤).

وسماه ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) رحمه الله: "من وافق اسمه اسم والد الآخر واسم والد الآخر اسمه"^(٥).

وقد ذكر الحافظ ابن الصلاح رحمه الله هذا النوع الحديثي في كتابه وهو النوع السادس والخمسون: معرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب المتميزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب، فقال عن هذا النوع:

"مثاله: (يزيد بن الأسود)، و(الأسود بن يزيد):

فالأول: يزيد بن الأسود الصحابي، (الخزاعي)، و(يزيد بن الأسود الجرشي)، أدرك الجاهلية، وأسلم، وسكن الشام، وذكر بالصلاح، حتى استسقى به معاوية في أهل دمشق، فقال: "اللهم إنا نستشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا". فسقوا للوقت، حتى كادوا لا يبلغون منازلهم.

والثاني: (الأسود بن يزيد النخعي)، التابعي الفاضل.

ومن ذلك (الوليد بن مسلم)، و(مسلم بن الوليد).

(١) تهذيب التهذيب (٣٩٩/٦).

(٢) ترجمته في: الكامل (٢٠٧٥/٦)، المتروكين (١٨/٣)، الديوان ص ٣٢٧، الكاشف (١٣٨/٢)، التهذيب (٣٨٢/٨)، التقریب ص ٨٠٢، الجامع (٣٩٦/٢).

(٣) ألفية العراقي مع شرحها التبصرة والتذكرة (٢٢٣/٣).

(٤) ألفية السيوطي في علم الحديث ص ٢٧٩.

(٥) الهداية في علم الرواية لابن الجزري مع شرحها الغاية للسخاوي (٥٠٥/٢).

فمن الأول: (الوليد بن مسلم البصري التابعي)، الراوي عن جندب بن عبد الله البجلي. والوليد بن مسلم الدمشقي المشهور، صاحب (الأوزاعي)، روى عنه (أحمد بن حنبل) والناس.

والثاني: (مسلم بن الوليد بن رباح المدني)، حدث عن أبيه وغيره، روى عنه عبد العزيز الدراوردي وغيره، وذكره (البخاري) في (تاريخه) فقلب اسمه ونسبه، فقال: (الوليد بن مسلم) وأخذ عليه ذلك.

وصنف (الخطيب الحافظ) في هذا النوع كتاباً سماه (كتاب رافع الارتباب في المقلوب من الأسماء والأنساب) وهذا الاسم ربما أوهم اختصاصه بما وقع فيه مثل الغلط المذكور في هذا المثال الثاني، وليس ذلك شرطاً فيه، وأكثره ليس كذلك، فما ترجمناه به إذن أولى، والله أعلم" اهـ^(١).

قلت : فهذا النوع لا يختص بالمقلوب وهماً أو عمداً، إنما هو أعم من ذلك إذ يشمل أسماء رواة اتفق اسم الواحد منهم مع اسم أبي الآخر، واسم أبيه لاسمه.

وقال عن هذا النوع الحافظ السخاوي (ت ٩٠٢هـ) رحمه الله: "هذا فن حسن وهو موافقة اسم الراوي لاسم والد راو آخر واسم أبيه لاسمه، فربما اتفق انقلاب أحدهما بحيث يكونان متفقين في الاسم واسم الأب" اهـ^(٢).

ومعرفة هذا النوع من الحديث من فوائدها : أمن توهم القلب^(٣).

وقال السخاوي (ت ٩٠٢هـ) رحمه الله تلميذ ابن حجر، أثناء كلامه عن المقلوب السندي: "ومن هذا القسم ما يقع الغلط فيه بالتقديم في الأسماء والتأخير كـ (مرة بن كعب) فيجعله (كعب بن مرة) و (مسلم بن الوليد) فيجعله (الوليد بن مسلم)، ونحو ذلك مما أوجبه كون اسم أحدهما اسم أبي الآخر. وقد صنف كل من الخطيب وشيخنا في هذا القسم خاصة" اهـ^(٤).

٢٣- المضطرب : إذا روى الراوي الحديث وانقلب عليه إسناد متن بآخر فمرة رواه على الصواب ومرة انقلب عليه، فهو قد اضطرب في روايته. وكذا إذا ذكر اسم الراوي مرة على وجه ثم ذكره مرة أخرى على وجه آخر فقدم وأخر فهذا اضطراب في اسم الراوي وهو قلب! وفي الرواة : يوسف بن أسباط بن واصل الشيباني (ت ١٩٥هـ). وثقه ابن معين (ت ٢٣٣هـ) رحمه الله. قال صدقة: "دفن يوسف بن أسباط كتبه فكان بعد تنقلب عليه فلا يجيء به كما ينبغي فاضطرب في حديثه روى عنه أبو

(١) علوم الحديث مع محاسن الاصطلاح ص ٦٢٧.

(٢) الغاية شرح الهداية (٥٠٥/٢).

(٣) فتح الباقي (٢٢٣/٣).

(٤) فتح المغيث (٣٢٦/١). وانظر (٢٩٠/٤).

الأحوص". قال البخاري (ت ٢٥٦هـ) رحمه الله: "كان قد دفن كتبه فكان لا يجيء بحديثه كما ينبغي" (١). وفي الرواة: بشر بن رافع السلمي. صحابي، قلبه بعض الرواة فقال: "رافع بن بشر"، عبر ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) عن قلب اسمه بالاضطراب، فقال: "يضطرب فيه" اهـ (٢). يعني - والله أعلم -: أنهم يضطربون في اسمه فمرة يقولون: بشر بن رافع، ومرة يقولون: رافع بن بشر؛ وهذا قلب! (٣).

٢٤- الحديث المعضل والمنقطع والمرسل: لا علاقة في الظاهر بين وصف السند بالإعصال أو الانقطاع، ووصفه بالقلب! لكن وجدت السبط بن العجمي (ت ٨٤١هـ) رحمه الله يقول معلقاً على قول ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) رحمه الله: "يقلب الأسانيد" قائلاً: "فقلوله: "يقلب الأسانيد" تقدم أنه نوع من الوضع إن تعمله، وإلا فمعضل لا يحتج به، وكذا رفع الموقوفات، والله أعلم" اهـ (٤).

قلت: ومحل الشاهد قوله: "... وإلا فمعضل.."، فما معنى هذا؟ وجدت الشيخ طاهر الجزائري (ت ١٣٣٨هـ) رحمه الله يقول: "قد وقع في كلام بعض علماء الحديث استعمال المعضل فيما لم يسقط فيه شيء من الإسناد أصلاً، وذلك فيما فيه إشكال من جهة المعنى، مثال ذلك: ما رواه الدؤلابي في الكنى من طريق خليل بن دعلج، عن معاوية بن قرة عن أبيه مرفوعاً: "من كانت وصيته على كتاب الله كانت كفارة لما ترك من زكاته" وقال: هذا معضل يكاد يكون باطلاً.

والظاهر أنه هنا بكسر الضاد، من قولهم: أعضل الأمر إذا اشتد واستغلق، وأمر معضل لا يُهتدى لوجهه" اهـ (٥).

قلت: والحال هنا كذلك، فوصفه بـ "المعضل" من شدة استغلقه، ووجهه: أن الحديث إذا لم يظهر لك تعمّد الراوي قلبه، ولكن سنده مختلق أو مركب عليه أو متنه مختلق أو مركب عليه، أو راوٍ في السند أبدل بآخر في طبقته، أو براوٍ لم تتبين من هو ويحتمل أنه مختلق، فإن هذا يشير إلى وقوع الوضع،

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير (٣٨٥/٨)، الجرح والتعديل (٢١٨/٩)، الكامل (٢٦١٤/٧)، الميزان (٤٦٢/٤)، اللسان (٣١٧/٦)، التهذيب (٤٠٧/٩).

(٢) الاستيعاب (٥٠٠/١).

(٣) انظر الإصابة (٥٢٩/١).

(٤) الكشف الحثيث ص ٢٧٣.

(٥) توجيه النظر (٤٠٨/١).

والراوي لم يوصف بالوضع، وكل ما عندك عن الراوي أنه لم يتعمّد الوضع، فهذا الحال مستغلق معضل، والله أعلم!

وخطر في ذهني الآن : أنه يمكن — والعلم عند الله — أن يتداخل المقلوب وأنواع الانقطاع في السند ومنها المعضل؛ وذلك إذا أبدل الراوي في السند راوياً بآخر في طبقة فقد يكون هذا الراوي لم يسمع من الشيخ المروي عنه فإذا كان بينه وبينه راوٍ فهذا منقطع، وإذا كان بينه وبينه راويان على التوالي فهذا معضل، وسيأتي التدليس، وهو من صور الانقطاع، فهذا تداخل بين المقلوب والمنقطع والمعضل! ومن التداخل بين المقلوب والمرسل أن ينقلب اسم الراوي كما في مشتبه المقلوب، ويكون الاسم المقلوب لصحابي فيُظن المرسل مقلوباً، والعكس صحيح!

وانظر من الأنواع والاصطلاحات التي تتداخل مع المقلوب : الاتصال.

٢٥ — المعكوس : جاء في كلام السراج البلقيني (ت ٨٠٥هـ) رحمه الله، حيث قال عن صورة القلب في المتن: "يمكن أن يسمى ذلك بالمعكوس، فينبغي أن يفرد بنوع خاص ولكن لم أر من تعرض له" اهـ^(١).

فهو يسمي ما اصطلاح ابن الجزري رحمه الله على تسميته بـ (المنقلب)، يسميه بـ (المعكوس)، وفي كلام ابن الجزري ما يُشعر بأنه يرى أيضاً أن المنقلب قد انعكس! انظر مصطلح (المنقلب).

٢٦ — المعلول : قال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) رحمه الله: "كل مقلوب لا يخرج عن كونه معللاً أو شاذاً، لأنه إنما يظهر أمره بجمع الطرق واعتبار بعضها ببعض ومعرفة من يوافق ممن يخالف فصار المقلوب أخص من المعلل والشاذ، والله أعلم" اهـ^(٢).

قلت : فالقلب من علل الحديث لأنه إنما يكشف عنه بجمع طرق الحديث والنظر فيها واعتبار رواية الراوي برواية غيره من الثقات ويتحدد عن طريق ذلك نوع المخالفة التي وقع فيها، فإن وقعت بالإبدال في المتن أو السند فهو المقلوب، وهذا محل التداخل بين المعلول والمقلوب.

ويتقرر هذا ببيان مرتبة الحديث المقلوب، فأقول :

الحديث المقلوب إما أن يقع وهماً أو عمداً بقصد الإغراب أو بقصد الامتحان.

ووقوعه بقصد الامتحان خارج البحث هنا، إذ في مثل هذه الحالة لا تطلب مرتبة الحديث المقلوب!

(١) محاسن الاصطلاح ص ٢٨٦.

(٢) النكت لابن حجر (٢/٨٧٤).

ويبقى وقوع القلب وهماً أو عمداً بقصد الإغراب، فما هي مرتبة الحديث في هذه الحال؟
الجواب : القلب عمداً بقصد الإغراب من أقسام الموضوع، وهذه جملة راجع تفصيلها في تداخل المقلوب مع الحديث الموضوع.

ويبقى ما هي مرتبة الحديث المقلوب وهماً من الراوي؟
والجواب : الحديث المقلوب عموماً لا يخرج عن كونه معلولاً أو شاذاً كما قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) رحمه الله^(١).

ولكن هل كل شذوذ أو علة يُخرج الحديث عن حيز القبول؟
أو بعبارة أخرى : هل كل علة أو شذوذ تقدر في ثبوت الحديث؟
الجواب : قد حرر أهل العلم أن وصف العلة والشذوذ المشترك انتفاؤه عن الصحيح والحسن إنما هو العلة القادحة والشذوذ القادح.
ومعنى هذا الكلام: أنه قد يجتمع وصف الصحة والحسن مع العلة والشذوذ بشرط ألا تكون العلة قادحة، ولا يكون الشذوذ قادحاً!^(٢).

وعليه؛ فقد يجتمع وصف القلب والاضطراب مع الصحة أو الحسن، بشرط ألا يكون القلب والاضطراب قادحاً!^(٣).
نعم إذا كان القلب قادحاً فالحديث ضعيف.

٢٧ — المقبول (الصحيح لذاته ولغيره والحسن لذاته ولغيره) : قد يجتمع وصف الحديث بالصحة أو الحسن مع وصفه بالقلب إذا كان القلب لا يقدر في وصف القبول، كأن يكون القلب قد وقع في سند الحديث في اسم راوٍ وعرف وكان في حيز القبول، أو أن يقع القلب في لفظ من الحديث وعرف، وهو لا يؤثر على معنى الحديث؛ وحينئذ يكون هذا القلب من نوع العلة غير القادحة التي قد تجتمع مع وصف القبول في الحديث.

انظر: المعلول!

٢٨ — المنكر (منكر الحديث)، (في حديثه مناكير) (النكارة): إذا خالف الراوي الضعيف رواية المقبولين فإن مخالفته هذه تكون من نوع (المنكر).

(١) وسبقت عبارته بذلك في أول هذا المصطلح!

(٢) انظر: النكت لابن حجر (٢٣٥/١)، فتح المغيث (١٨/١—١٩)، تدريب الراوي (٦٥/١—٦٦).

(٣) اليواقيت والدرر (٩٨/٢—٩٩).

والراوي إذا كان ضعيف الضبط والحفظ وقلب في روايته متناً أو سنداً فإن قلبه هذا مخالفة لرواية المقبولين فحديثه المقلوب هذا منكر! ويقال عنه: في حديثه مناكير، أو تنكر وتعرف، فيرد المنكر من حديثه ولا يرد كل حديث الشيخ!

فإن غلب على روايته هذه المقلوبات في حديثه فهو منكر الحديث، ويُترك حديثه! ذكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ) أحاديث رواها محمد بن المسيب الأرميني عن أبي يحيى الوقار المصري فقال: "قد كتبنا عن هذا الشيخ بمصر ثم تركت حديثه لغلبة المناكير عليه"^(١). وهذا محل تداخل المقلوب بالحديث المنكر، وبوصف الراوي بأنه (منكر الحديث) أو (في حديثه مناكير) أو (تنكر وتعرف) أو (فيه نكارة).

وقد لاحظت في تراجم الرواة الموصوفين بقلب الحديث وسرقته أنه نادراً ما يسلم راوٍ منهم من أن يصفه أحد أئمة الجرح والتعديل بأن في حديثه نكارة، أو أنه منكر الحديث أو نحو ذلك من العبارات السابقة!

وقد يوصف تفرد الراوي المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد؛ يوصف بأنه منكر ولو بدون وجود مخالفة^(٢).

بل قد يوصف تفرد الصدوق والثقة بذلك!

قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) رحمه الله: "الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته، وأدل على اعتناؤه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها. اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء؛ فيعرف ذلك؛ فانظر إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال: هذا الحديث لا يتابع عليه. وكذلك التابعون، كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم. وما الغرض هذا؛ فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث. وأن تفرد الثقة المتقن يُعد صحيحاً غريباً"^(٣).

(١) الكفاية ص ١٤٣.

(٢) النكت لابن حجر (٢/٦٧٥).

(٣) كذا أطلق هنا، وقال في الموقظة ص ٧٧: "فهؤلاء الحفاظ الثقات إذا انفرد الرجل منهم من التابعين؛ فحديثه صحيح. وإن كان من الاتباع قيل: صحيح غريب. وإن كان من أصحاب الأتباع قيل غريب فرد. ويندر تفردهم، فتجد الإمام منهم عنده مئة ألف حديث لا يكاد ينفرد بمحدثين ثلاثة. ومن كان بعدهم فأين ما ينفرد به ما علمته. وقد يوجد. وقال: اليقظ الثقة المتوسط المعرفة والطلب فهو الذي يطلق عليه أنه ثقة، وهم جمهور رجال الصحيحين، فتابعيهم، إذا انفرد بالمتن خرج حديثه ذلك في الصحاح. وقد يتوقف كثير من النقاد في

وأن تفرد الصدوق ومن دونه يُعد منكراً^(١).

وأن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيره متروك الحديث "اهـ"^(٢).
ونُقل عن ابن رجب قوله رحمه الله: "انفراد الراوي بالحديث - وإن كان ثقة - هو علة في الحديث؛
يوجب التوقف فيه، وأن يكون شاذاً ومنكراً إذا لم يرو معناه من وجه يصح.

وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين كالإمام أحمد ويحيى القطان، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وغيرهم "اهـ"^(٣).

وعبارات الجرح والتعديل تارة تكون حكماً عاماً على حال الراوي، وتارة تكون حكماً خاصاً في بيان حال رواية بعينها أو طريقاً بعينه، ويُعرف هذا عن طريق النظر في مخرج وصيغة السؤال الذي أجاب فيه الإمام بعبارة جرحاً أو تعديلاً، وباعتبار كلامه مع كلام الأئمة الآخرين، ومن ذلك قولهم في الراوي: (منكر الحديث)^(٤)، فإن لها معنيين:

=

إطلاق الغرابة مع الصحة في حديث أتباع الثقات. وقد يوجد بعض ذلك في الصحاح دون بعض "اهـ"
(١) كذا أطلق رحمه الله، وقال في الموقظة ص ٤٢: "المنكر وهو ما انفرد الراوي الضعيف به. وقد يعد مفرد الصدوق منكراً".

وقال في الموقظة ص ٧٧-٧٨: "وقد يسمى جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثل هشيم وحفص بن غياث منكراً. فإن كان المفرد من طبقة مشيخة الأئمة أطلقوا النكارة على ما انفرد به، مثل عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التبوذكي، وقالوا: هذا منكر. فإن روى أحاديث من الأفراد المنكرة، غمزوه ولينوا حديثه، وتوقفوا في توثيقه. فإن رجع عنها وامتنع من روايتها وجوز على نفسه الوهم فهو خير له وأرجح لعدالته. وليس من حد الثقة: أنه لا يغلط ولا يخطئ، فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يقر على خطأ؟".

قلت: وكلامه يدل على أن الأمر في ذلك ليس قاعدة مطردة، إنما مرجعه إلى القرائن في كل رواية بحسبها، فليس كل ما ينفرد به الثقة صحيحاً، وليس كل ما ينفرد به الصدوق منكراً، بل الأمر يتوقف على القرائن في كل رواية بحسبها. كما أن كلامه واضح الدلالة - إن شاء الله تعالى - على أن التفرد والغرابة لا تجامع الضعف دائماً، تأمل.

(٢) ميزان الاعتدال (٣/١٤٠-١٤١).

(٣) نقله عنه جمال الدين يوسف بن عبد الهادي في كتابه: "سير الحاش إلى علم الطلاق الثلاث" ص ٢٨.

(٤) انظر للتوسع الموقظة ص ٧٧-٧٨، الرفع والتكميل ص ١٩٩-٢١٢.

المعنى الأول : أنها وصف في الرجل يقتضي كثرة المناكير في روايته حتى استحق بها الترك لحديثه.

المعنى الثاني : أنها وصف لبعض حديث الرجل الذي لم يصل إلى درجة الضبط المعتمدة في الصحيح أو الحسن فيتفرد بالحديث، أو مع تفرد يخالف فيه غيره، فهو حكم خاص على بعض حديث الراوي لا على جميع حديثه. لا يلزم منه الحكم بتضعيف الراوي.

وقد قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) رحمه الله في ترجمة أحمد بن عتاب المروزي من كتابه الفذ "ميزان الاعتدال": "ما كل من روى المناكير يُضعف" اهـ^(١).

ونقل السخاوي (ت ٩٠٢هـ) وتبعه اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) رحمهما الله عن الذهبي (ت ٧٤٨هـ) رحمه الله عبارة أخرى تناسب المقام - وإن لم أجدها في محلها الذي أشير إليه - نقل أن الذهبي قال: "قولهم: منكر الحديث لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث" اهـ^(٢).

قلت: يساعده ما تجده في ترجمة عبدالله بن معاوية الزبيري، قال فيه البخاري وأبو حاتم: "منكر الحديث" ثم تجد قول الساجي: "صدوق وفي بعض أحاديثه مناكير"^(٣). وفي الرواة مصعب بن شيبة نقل في ترجمته: "قال أحمد: روى أحاديث مناكير. وقال النسائي: منكر الحديث، وقال النسائي في موضع آخر: "في حديثه شيء" اهـ^(٤).

٢٩- المنقلب : جاء هذا النوع الحديثي في اصطلاح خاص بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) رحمه الله، حيث اصطلح أنه إذا كان الحديث على وجه فينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه وربما انعكس، أن يسميه (المنقلب). بمعنى أنه خص القلب المتني على هذه الصورة باسم (المنقلب) ولم يدرجه في المقلوب!

قال ابن الجزري يرحمه الله:

والـخبر المقلوب أن يكون عن ————— لم يأتي نافع ليرغبين
وقـيل فاعل هذا يسرق ثم مركب على ذا أطلقوا

(١) ميزان الاعتدال (١/١١٨).

(٢) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للسخاوي (٢/١٢٦)، الرفع والتكميل ص ٢٠١.

(٣) لسان الميزان (٣/٣٦٢).

(٤) تهذيب التهذيب (١٠/١٦٢).

قلت: وعندي أنه الذي وضع إسناده لغيره كـ _____ وقع
 للحافظ البخاري في بغداد والمز أيضاً بابن عبدالهـ _____ ادي
 منقلب وأصله كـ _____ يجب يسبق لفظ الراوي فيه ينقلب
 كمثل للفـ _____ ارس سهمين للفرس للنار ينشيء الله خلقاً انعكس
 إن ابن مكتوم ليـ _____ ل يُسمع وقبـ _____ ل جمعة يُصلي أربع^(١)

ويلاحظ أنه ذكر صورة القلب في المتن التي هي: "أن يكون الحديث على وجه فينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه وربما انعكس"^(٢)، وسمّاها بـ "المنقلب".
 وفرّق بينه وبين المقلوب. وأشار رحمه الله أن في قلب المتن عكساً للمتن.
 وتابعه على هذا الاصطلاح القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) رحمه الله^(٣).

٣٠- الحديث الموضوع و (وصف الراوي بوضع الحديث): من صور المقلوب ما يتداخل فيه مع الحديث الموضوع، بل ويوصف فاعله بالوضع!
 قال السبط بن العجمي (ت ٨٤١هـ) رحمه الله: "الذي ظهر لي أن إبدال رجل برجل عمداً وضع والله أعلم" اهـ^(٤).
 وقال أيضاً رحمه الله: "اعلم أن قلب الإسناد ضرب من الوضع هذا إذا تعمدته فإن كان عن تغفيل فلا إثم عليه، ولكن يزول عن الاحتجاج به" اهـ^(٥).

وقال أيضاً رحمه الله: "إن قلب الإسناد وضع. وإن كان خطأ منه فليس بوضع" اهـ^(٦).
 قلت : ومعنى هذا أن السبط بن العجمي رحمه الله يرى أن القلب إذا وقع عمداً بأي صورة من صوره ما دام في الإسناد فهو وضع! لكن يلاحظ أنه لم يذكر من صور قلب الإسناد إلا صورتين وهما

(١) الهداية في علم الرواية مع شرحها الغاية للسخاوي (١/٣٣٩-٣٤٣).

(٢) الغاية شرح الهداية (١/٣٤٣).

(٣) قواعد التحديث ص ١٢٦.

(٤) الكشف الحثيث ص ١٧٧.

(٥) الكشف الحثيث ص ١٨٣.

(٦) الكشف الحثيث ص ١٩٨.

صورة إبدال راوٍ براوٍ، وإبدال سند بسند، ويبقى من صور قلب الإسناد قلب اسم الراوي بالتقديم والتأخير ونحوه، فهذا لم يذكر في كلامه، وعليه فليقتصر في فهم كلامه على الصورتين الأوليين، وذلك لتداخل الصورة الثالثة من صور قلب الإسناد (وهي إبدال اسم الراوي بالتقديم والتأخير ونحوه) بنوع آخر من أنواع علوم الحديث وهو (تدليس الشيوخ)، وسيأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى.

والسؤال : هل يرى السبط بن العجمي رحمه الله أن القلب في الإسناد في هاتين الصورتين في درجة الوضع فهو من الحديث الموضوع؟

الجواب جاء في كلام له حيث قال عليه من الله الرحمة والرضوان لما ذكر أصناف الوضاعين: "وضرب يقلبون سند الحديث ليستغرب، فيُرغَب في سماعه منهم، وهذا الضرب لم أذكر منهم إلا القليل (يعني: في كتابه الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث) وإن كان وضع السند كوضع المتن، إلا أنه أخف منه، فإني لا أذكر منهم غالباً أحداً إلا أن يُصرَّح فيه بالوضع، والقالبون جماعة" اهـ^(١). وقال رحمه الله: "اعلم أن القلب عامداً وضع، كما تقدم أنه ضرب من الوضع، غير أنه أخف، وإن عمل هذا تغفيلاً لم يكن حجة، والله أعلم" اهـ^(٢).

ولما ذكر الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) رحمه الله أصناف الوضاعين قال: "الصنف الثالث: من حمّله الشره ومحبة الظهور على الوضع من رق دينه من المحدثين فيجعل بعضهم للحديث الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً كمن يدّعي سماع ما لم يسمع وهذا داخل في قسم المقلوب" اهـ^(٣).

قلت : بين القلب والوضع عموم وخصوص من جهة، فبعض المقلوب موضوع، وبعض الموضوع مقلوب^(٤).

فكل تعمد قلب في الإسناد على الصورتين السابقتين هو وضع، وليس كل وضع قلباً! أمّا إن وقع القلب بإبدال اسم الراو بالتقديم والتأخير ونحوه فهو من نوع التدليس! وهذا التداخل بين الموضوع والمقلوب، يجعلنا نقول باتخاذ الاحتياط والتأني في وصف الراوي الذي يقلب الحديث بالتعمد فيه ما لم ينص على ذلك الأئمة، وبالله التوفيق!

(١) الكشف الحثيث ص ٢٩.

(٢) الكشف الحثيث ص ١٦٦.

(٣) النكت لابن حجر (٢/٨٥٢).

(٤) ظفر الأماني ص ٤١١.

وقد رأيت في الرواة من يصفه بعض الأئمة بالوضع، والواقع أنه في محل الصدق، وجاء في وصفه ما يدل على قبوله في الجملة، مما يدل على أن ما وقع منه من قلب إنما وقع منه وهماً لا عمداً، فظن — والله أعلم — أنه يتعمد فوصف بالوضع!

من هؤلاء:

١ — الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي، الكوفي، كنيته أبو وكيع. بخ. م. ت. ق. قال البخاري (ت ٢٥٦هـ) رحمه الله: "صدوق". قال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) رحمه الله: "كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل. وزعم يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) أنه كان وضاعاً للحديث". قال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله: "حديثه لا بأس به، وهو صدوق. ولم أجد في حديثه منكراً، فاذكره وعامة ما يرويه عنه ابنه وكيع، وقد حدث عنه غير وكيع الثقات من الناس". قال البرقاني سألت أبا الحسن (الدارقطني ت ٣٨٥هـ) عن الجراح أبي وكيع؟ فقال: ليس بشيء هو كثير الوهم. قلت: يعتبر به؟ قال: لا". قال في الكاشف: "وثقه أبوداود ولينه بعضهم". قال في التقريب: "صدوق يهم"^(١).

٢ — الحسن بن مدرك الطحان أبو علي الحافظ. خ. س. ق. كذبه أبوداود (ت ٢٧٥هـ) رحمه الله، ووثقه غيره. قال أحمد بن الحسين الصوفي الصغير: "كان ثقة". روى أبو عبيد الآجري عن أبي داود أنه قال: الحسن بن مدرك كذاب كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها على يحيى بن حماد. وفهد بن عوف هذا كذاب، متروك، فهذا الحسن قد وضع بعض السند، وقد صرحوا بأن وضع الإسناد وضع، وكذا وضع بعضه. كذا في الكشف الحثيث. قال في هدي الساري: "إن كان مستند أبي داود في تكذيبه هذا الفعل فهو لا يوجب كذباً؛ لأن يحيى بن حماد وفهد بن عوف جميعاً من أصحاب أبي عوانة فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف إن كان من جملة مسموعه فحدثه به أو لا فكيف يكون بذلك كذاباً؟! وقد كتب عنه أبوزرعة وأبو حاتم ولم يذكر فيه جرحاً وهماً ما هما، وقد أخرج عنه البخاري أحاديث يسيرة من روايته عن يحيى بن حماد مع أنه شاركه في الحمل عن يحيى بن حماد وفي غيره من شيوخه". قلت: فهو كان يقلب لا بقصد التلقين ولا لضعف ضبطه، إنما كان يقلب بغرض السؤال هل سمع يحيى بن حماد هذا عن الشيخ أم لا؟^(٢). فظن ذلك وضاعاً منه!

(١) ترجمته في: الجرحين (٢١٩/١)، الكامل (٥٨٤/٢)، الكاشف (٢٩٠/١)، التهذيب (٦٦/٢)، التقريب ص ١٩٦، الجامع (١٢٤/١).

(٢) ترجمته في: تهذيب الكمال (المخطوط) (٢٧٩/١)، ميزان الاعتدال (٥٢٣/١)، الكاشف (٣٣٠/١)، الكشف الحثيث ص ٩٥، هدي الساري ص ٣٩٧، تهذيب التهذيب (٣٢٣/٢)، التقريب ص ٢٤٣.

تنبيه: كلام أبي داود لم أحده في المطبوع من سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود.

٣— سويد بن عمرو الكلبي أبو الوليد الكوفي. م.ت.س.ق. وثقه ابن معين (ت٢٣٣هـ) وغيره. قال العجلي (ت٢٦١هـ) رحمه الله: "كوفي ثقة ثبت في الحديث، وكان رجلاً صالحاً متعبداً". قال ابن حبان (ت٣٥٤هـ) رحمه الله: "كان ممن يقلب الأسانيد ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية، لا يجوز الاحتجاج به بحال". قال الذهبي (ت٧٤٨هـ) رحمه الله: "أما ابن حبان (ت٣٥٤هـ) فأسرف واجترأ فقال: كان يقلب الأسانيد ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية". قلت: كلام ابن حبان (ت٣٥٤هـ) رحمه الله صريح في نسبة الوضع إليه، وحال الرجل ليس كذلك. قال في الكاشف: "وثقه". قال في التقريب: "ثقة ... أفحش ابن حبان (ت٣٥٤هـ) القول فيه، ولم يأت بدليل" (١).

هذا تمام ما يسر الله تعالى لي إيراده في هذه الدراسة التي بينت فيها التداخل الواقع بين نوع الحديث المقلوب والأنواع والمصطلحات الحديثية، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلّى اللهم على محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك &

وقد اختلفت كلمة "فيقلبها" في النص المنقول عن أبي داود، فجاءت كما أثبتتها في ميزان الاعتدال، والكشف الخيث، وهدي الساري، وهو الصواب، ووقعت في تهذيب الكمال (المخطوط): "فيعلقها"، وفي طبعة بشار عواد: "فيلقنها"، وفي تهذيب التهذيب: "فيلقبها".

ويدل على أن صوابها: "فيقلبها" تفسير ابن حجر المذكور عنه من كتابه هدي الساري، وبالله التوفيق.

(١) ترجمته في: ثقات العجلي (٤٤٣/١)، المحروحين (٣٥١/١)، الميزان (٢٥٣/٢)، الكاشف (٤٧٣/١)، الكشف الخيث ص ١٣١، التقريب ص ٤٢٤، التهذيب (٢٧٧/٤)، الجامع (٣٦١/١).

فهرست المصادر والمراجع

(أ)

- الآداب / لأحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) / تحقيق ودراسة: محمد عبدالقادر عطا / دار الكتب العلمية / ١٤٠٦هـ
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث / لأبي يعلى الخليل بن عبدالله بن أحمد الخليلي (ت ٤٤٦هـ) / تحقيق د. محمد سعيد بن عمر إدريس / مكتبة الرشد / الرياض / الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر مطبوع بهامش الإصابة = الإصابة.
- الإصابة في تمييز الصحابة / لأحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ) / العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) / وبهامشه الاستيعاب لابن عبدالبر النمري (ت ٤٦٣هـ) / مطبعة السعادة / مصر / الطبعة الأولى / ١٣٢٨هـ.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح / لتقي الدين بن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) / تحقيق فحطان عبدالرحمن الدوري / مطبعة الإرشاد - بغداد ١٤٠٢هـ.
- ألفية السيوطي في علم الحديث / لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) / تصحيح وشرح الأستاذ الشيخ أحمد شاكر / توزيع دار الباز / مكة / دار المعرفة للطباعة والنشر.
- ألفية العراقي = التبصرة والتذكرة.
- الأمثال في الحديث النبوي / لأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ) / تحقيق عبدالعلي عبدالحميد / الدار السلفية / الهند / الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

(ت)

- تاريخ بغداد / لأبي بكر أحمد البغدادي (الخطيب البغدادي) (ت ٤٦٣هـ) / دار الكتب العلمية.
- التاريخ الكبير / لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) / طبع المكتبة الإسلامية / ديار بكر - تركيا.
- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل / لولي الدين أحمد بن عبدالرحيم بن الحسين أبي زرعة العراقي / ضبط نصه وعلق عليه: عبدالله نواره / مراجعة مكتب السنة للبحث لعلمي / مكتبة الرشد / الرياض / الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
- ترتيب مسند الشافعي / لمحمد عابد السندي / تصحيح ومراجعة يوسف علي الزواوي والسيد عزت العطار الحسيني / دار الكتب العلمية / ١٣٧٠هـ.
- تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي / لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) / تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف / دار إحياء السنة النبوية / الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.
- تعليق المعلمي على الفوائد المجموعة = الفوائد المجموعة
- تقريب التهذيب / لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) / تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شاغف / دار العاصمة / الرياض / النشرة الأولى ١٤١٦هـ.
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح / لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ) / دار الفكر / دار الفكر ١٤٠١هـ

- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير / لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المطبعة العربية باكستان، المكتبة الأثرية باكستان.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد / لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري (ت ٤٦٣هـ) = فتح المالك.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل، لعبدالرحمن بن يحيى المعلمي (ت ١٣٨٦هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، الناشر حديث أكاديمي، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- تهذيب التهذيب / لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) / طبع مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد - الدكن / الطبعة الأولى - نشر دار صادر.
- تهذيب الكمال / لأبي الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ) / قدم له عبدالعزيز رباح، وزميله / صورة المخطوطة / دار المأمون للتراث.
- توجيه النظر إلى أصول الأثر / لطاهر الجزائري (ت ١٣٣٨هـ) / اعتنى به عبدالفتاح أبوغدة / نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب / الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

(ث)

- الثقات / محمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ) / مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية / حيدر آباد الدكن / الطبعة الأولى.
- الثقات للعجلي = معرفة الثقات

(ج)

- جامع التحصيل في أحكام المراسيل / لصالح الدين أبي سعيد بن خليل العلائي (ت ٧٦١هـ) / تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي / عالم الكتب / مكتبة النهضة العربية /
- الجامع الصحيح / محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / مع شرحه فتح الباري / المطبعة السلفية.
- الجامع الصحيح / لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) / تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي / دار إحياء التراث.
- الجامع في الجرح والتعديل / جمع السيد أبو المعاطي، ومحمد مهدي (ت ١٩٨هـ) / المسلمي، وزملائهم / عالم الكتب / الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع / للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) / تحقيق محمود الطحان / مكتبة المعارف / ١٤٠٣هـ.
- الجرح والتعديل / لعبدالرحمن بن محمد إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ) / تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي / (وتقدمة الجرح والتعديل في أول الكتاب) / مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية / حيدر آباد الدكن / الهند ١٢٧١هـ.
- الجوهر النقي / لابن التركماني / مطبوع في ذيل السنن الكبرى للبيهقي = السنن الكبرى للبيهقي

(ح)

- حلية الأولياء / لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ) / دار الكتب العلمية / دار الفكر.

(ذ)

— ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه / لأبي حفص عمر بن شاهين (ت ٣٨٥هـ) / اعتنى بإخراج نصه:
حماد بن محمد الأنصاري / كتب مقدمته وهوامشه عبدالباري الأنصاري / أضواء السلف / الطبعة الأولى ١٤١٩هـ

(ر)

— الرفع والتكميل في الجرح والتعديل / لأبي الحسنات محمد عبدالحكي الكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ) / حققه
وخرّج نصوصه وعلّق عليه: عبدالفتاح أبوغدة / دار البشائر الإسلامية / نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب /
الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ

(س)

— سؤالات أبي عبيد الآجري أباداود سليمان بن الأشعث السجستاني / تحقيق د. عبدالعليم عبدالعظيم البستوي /
مكتبة دار الاستقامة / مكة / مؤسسة الريان / الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
— سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها، ل محمد ناصر الدين الألباني، ج ٢ طبع المكتب الإسلامي، ج ٤،
المكتبة الإسلامية عمّان، الدار السلفية الكويت.
— سنن البيهقي = السنن الكبير
— سنن أبي داود / لسليمان بن الأشعث السجستاني أباداود (ت ٢٧٥هـ) / إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس /
دار الحديث الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ.
— السنن الكبير (الكبرى) / لأحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) / وفي ذيله "الجوهر النقي" لابن التركماني /
مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية / الهند ١٣٤٤هـ.

(ض)

— ضعفاء العقيلي = الضعفاء الكبير
— الضعفاء الكبير / ل محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢هـ) / حققه عبدالمعطي قلعجي / توزيع دار الباز / دار
الكتب العلمية / الطبعة الأولى / ١٤٠٤هـ.
— الضعفاء والمتروكين / لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) / حققه أبو الفداء القاضي /
دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

(ظ)

— ظفر الأماني في مختصر الجرجاني / ل محمد عبدالحكي الكنوي (ت ١٣٠٤هـ) / تحقيق تقي الدين الندوي / الجامعة
الإسلامية أعظم كده الهند / دار القلم / الإمارات / الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

(ع)

— علل الحديث / لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) / توزيع دار الباز / دار المعرفة / ١٤٠٥هـ
— العلل ومعرفة الرجال / لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) / المكتبة الإسلامية / استانبول / تركيا / تعليقات وحواشي
د. طلعت قوج، و د. إسماعيل جراح / ١٩٨٧م.

- علوم الحديث/ لأبي عمرو عثمان ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)/ تحقيق نور الدين عتر/ المكتبة العلمية/ ١٤٠١هـ.

(غ)

- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية/ لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)/ تحقيق ودراسة محمد سيدي محمد محمد الأمين/ دار القلم/ دمشق/ الدار الشامية/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

(ف)

- الفانيد في حلاوة الأسانيد/ لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)/ اعتنى به رمزي دمشقية/ دار البشائر الإسلامية/ لقاء العشرة الأواخر/ الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري/ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)/ تحقيق عبدالعزيز بن باز إلى كتاب الجنائز (ج ١-٣)/ ترتيب وترقيم محمد فؤاد عبدالباقي/ المكتبة السلفية.

- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي/ لذكرى الأنصاري (ت٩٢٥هـ)/ ومعه التبصرة والتذكرة (ألفية الحديث للعراقي) مع شرحها / للحافظ زين الدين عبدالرحيم العراقي (ت٨٠٦هـ)/ بتصدير محمد بن الحسين العراقي الحسيني/ دار الكتب العلمية.

- فتح المالك بتبويب التمهيد لابن عبدالبر على موطأ الإمام مالك/ لمصطفى صميذة/ دار الكتب العلمية/ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق علي حسين علي، إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

- الفصل للوصول المدرج في النقل/ لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت٤٦٣هـ)/ تحقيق محمد بن مطر الزهراني/ دار الهجرة/ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة/ لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)/ تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، وأشرف على التصحيح عبدالوهاب عبداللطيف/ مطبعة السنة المحمدية ١٣٩٨هـ.

(ق)

- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث/ لمحمد جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ)/ دار الكتب العلمية/ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

- قواعد في علوم الحديث/ لظفر أحمد العثماني التهانوي (ت١٣٩٤هـ)/ حققه عبدالفتاح أبوغدة/ مكتبة المطبوعات الإسلامية/ الطبعة الخامسة ١٤٠٤هـ.

(ك)

- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة/ لشمس الدين الذهبي (ت٨٤٧هـ)/ ومعه حاشية السبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ)/ تحقيق محمد عوامة/ شركة دار القبلة/ ومؤسسة علوم القرآن/ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

- الكامل في ضعفاء الرجال / لأبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)/ دار الفكر/ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

- كشف اصطلاحات الفنون / محمد علي بن علي بن محمد التهانوي الحنفي (ت ١١٥٨هـ) / وضع حواشيه أحمد حسن بسج / دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث / لبرهان الدين الحلبي (ت ٨٤١هـ) / حققه صبحي السامرائي / عالم الكتب / مكتبة النهضة العربية / الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- الكفاية في علم الرواية / لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) / تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي / دائرة المعارف العثمانية / حيدر آباد الدكن / يطلب من المكتبة العلمية.
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات / لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال (ت ٩٣٩هـ) / تحقيق ودراسة د. عبدالقيوم عبدالرب النبي / المكتبة الإمدادية / الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

(ل)

- لسان الميزان / لأحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ) / مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند / حيدر آباد الدكن / الطبعة الأولى ١٣٣١هـ.
- اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف / تحقيق: محمد علي ستمك / دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

(م)

- المتروكين = الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين / لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) / تحقيق محمود إبراهيم زايد / توزيع دار الباز / مكة.
- محاسن الاصطلاح وتضمنين ابن الصلاح / للسراج الدين البلقيني (ت ٨٠٥هـ) / تحقيق عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطيء) / الفيصلية / مكة / دار المعارف / مصر / الطبعة الثانية ١٤١١هـ.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي / لحسين بن عبدالرحمن الراهرمزي (ت ٣٦٠هـ) / تحقيق محمد عجاج الخطيب / دار الفكر / الطبعة الأولى ١٣٩١هـ.
- المدخل إلى كتاب الإكليل / لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) / تحقيق فؤاد عبدالمنعم أحمد / دار الدعوة.
- المراسيل / لأبي محمد بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ) / علق عليه أحمد عصام الكاتب / دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

- مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم = المسند المستخرج
- المستدرك على الصحيحين / لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) / ومعه مختصر المستدرك للذهبي بالهامش / نشر دار الكتاب العربي / بيروت. ورجعت إلى طبعة أخرى للمستدرك معه تلخيص المستدرك وزوائد المستدرك على الكتب الستة، والاستدراك على المستدرك، والمدخل لمعرفة المستدرك / صنعه أبي عبدالله عبدالسلام بن محمد بن عمر علوش / دار المعرفة / بيروت / الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، وتتميز الإحالة إلى هذه الطبعة بذكر رقم الحديث، مع الجزء والصفحة.

- مسند أحمد بن حنبل / لأحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) / الطبعة الميمنية / وبهامشه المنتخب من كثر العمال / المكتب الإسلامي / بيروت / الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ (١).
- المسند / لأبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ) / تحقيق حسين أسد / دار المأمون للتراث / الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم / لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) / حققه محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي / دار الكتب العلمية / الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- مشاهير علماء الأمصار / محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ) / تصحيح م. فلايشهر / دار الكتب العلمية.
- المصباح في اصول الحديث / للسيد قاسم الأندجاني / مكتبة الزمان / المدينة المنورة / الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
- معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى مع دراسة إضافية لمنهج البيهقي في نقد الرواة في ضوء السنن الكبرى / لنجم عبدالرحمن خلف / دار الراية / الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- معجم مقاييس اللغة / تأليف أبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، إسماعيليان نجفي، إيران.
- معرفة الثقات / لأبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي (ت ٢٦١هـ) / ترتيب نور الدين أبي الحسن علي بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، و تقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ) / مع زيادات لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) / تحقيق: عبدالعليم البستوي / مكتبة الدر بالمدينة / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- معرفة علوم الحديث / لأبي عبدالله محمد النيسابوري (الحاكم) (ت ٤٠٥هـ) / اعتنى بنشره وتصحيحه معظم حسين / المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر / بيروت / الطبعة الثانية ١٩٧٧م.
- الموقظة "في علم مصطلح الحديث" / لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) / اعتنى به عبدالفتاح أبوغدة / نشر مكتب المطبوعات الإسلامية / بحلب / الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال / لأحمد بن محمد عثمان قايمار الذهبي (ت ٧٤٨هـ) / تحقيق علي محمد البحراوي / دار المعرفة / بيروت / الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ.

(ن)

- نزهة النظر شرح نخبة الفكر / لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) / تحقيق نور الدين عتر / مطبعة الصباح / دمشق / دار الخير / الطبعة الثانية ١٤١٤هـ وعند الإحالة إليها أشير إلى ذلك بقولي: عتر.
- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية / جمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي (ت ٧٦٢هـ) / مع حاشيته "بغية الأملعي" / نشر المكتبة الإسلامية / الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.
- النكت على كتاب ابن الصلاح / لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) / تحقيق ربيع بن هادي عمير / مطبوعات الجامعة الإسلامية / بالمدينة المنورة / الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

(١) وإذا رجعت إلى الطبعة التي أصدرتها دار الرسالة بتحقيق جماعة أشرف على التحقيق: شعيب الأرنؤوط / الإشراف العام للدكتور: عبدالله بن عبدالمحسن التركي / الطبعة الأولى ١٤١٣هـ أنه على ذلك بقولي: (الرسالة مع ذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث).

(هـ)

— الهداية في علم الرواية = الغاية في شرح الهداية في علم الرواية
— هدي الساري مقدمة فتح الباري = فتح الباري .

(و)

— الوسيط في علوم الحديث ومصطلحه / محمد بن محمد أبوشهبة (ت ١٤٠٣هـ) / عالم المعرفة / جدة / الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

(ي)

— البواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر / محمد المدعو عبدالرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ) / تحقيق المرتضى الزين أحمد / مكتبة الرشد / الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.